

فاشودة الصغيرة

١٨٩٩ - ١٩٠٦

لمرتور يونان لبيب رزق

ترك سقوط الحكم المصرى فى السودان فى أوائل الثمانينات من القرن الماضى فراغاً سياسياً وعسكرياً ضخماً فى تلك البلاد .

وإذا كانت « الدولة المهديّة » قد إستطاعت سد جانب من هذا الفراغ فى شمال السودان أمام تحديات هائلة من إحتتمالات الغزو الخارجى والثورات الداخلىة إلا أنها بإلقطع لم تستطع أن تقوم بهذا الدور كاملاً فى جنوبه للأسباب الآتية :

١ - ضعفه المواصلات البالعة بين الشمال والجنوب .

٢ - عدم قبول قبائل تلك الجهات للحكم للمهدى ، ويروى تاريخ المهديّة كثيراً من قصص ثورات هذه القبائل على « الأنصار » .

٣ - ضعف إمكانيات المهديّة المادية عن تمويل حكم قوى يكفل سيطرة معقولة على تلك الجهات .

٤ - تعاضم الأطماع الامبريالية الأوربية فى أفريقيا عامة فى تلك الحقبة ، ولاشك أن جنوب السودان بوضعه هذا كان هدفاً مرغوباً لقوى الاستعمار النامية فى تلك الجهات .

ومن هنا أتى تسابق تلك القوى المرير نحو السيطرة على ما كان يشكل مديريات جنوب السودان المصرى .

وقد أدى هذا السباق إلى صدامات دبلوماسية عنيفة كادت تتحول في بعض مراحلها إلى تشابك بالسلح، وقد حدث هذا مرتين :

الأولى : في الصدام العسكري الذي كاد ينشب بين أكبر قوتين استعماريتين في العالم وقتذاك — بريطانيا وفرنسا — فيما عرف « بأزمة فاشودة » والتي إنتهت بتراجع الفرنسيين وبعقد « تصريح ٢١ مارس ١٨٩٩ » بدسوية الأزمة .

الثانية : في الصدام العسكري الذي كاد يحدث أكثر من مرة بين القوات « الكوتفو — بلجيكية » وبين القوات « الأنجلو — مصرية » فيما تنفق على تسميته « بأزمة فاشودة الصغيرة » .

« وفاشودة الصغيرة » لها نفس ملامح « فاشودة الكبيرة » وإن لم يكن لها نفس حظها من الشهرة السياسية أو التاريخية ، ويعود ذلك في الغالب إلى أن الأخيرة كادت تؤدي إلى حرب أوربية عامة أما الأولى فلم يكن من المنتظر أن تؤدي في أسوأ الظروف إلى أكثر من صدام عسكري محدود في تلك الجهات النائية من القارة الافريقية .

ولكن ذلك — على وجه التأكيد — لا يسلب تلك الأزمة السياسية حقها في التسجيل والتحليل التاريخيين وهو ما نحاول أن نعمله هنا .

الوجود الكونغولي في جنوب السودان قبل ١٨٩٩

يعترف الملك « ليوبولد الثاني » ملك بلجيكا وصاحب الكونغو عام ١٨٩٤ أن « الجنرال غوردن » كان أول من وجه أنظاره إلى المديرية الجنوبية في السودان قبل ذلك بعشر سنوات — ١٨٨٤ — وذلك أثناء وجود الأخير في بروكسل خلال تلك السنة^(١) .

ومن المعروف أنه عندما استدعى غوردن لتنفيذ « سياسة الإخلاء » تضمن مشروع تنفيذ هذه السياسة اقتراحاً ببقاء القوات الموجودة في مديريات بحر العزال وخط الإستواء والتي يقودها « لتون » و « أمين » بأسلحتها في مراكزها مع إلحاق هذه المديريات بالسكنغو تحت حماية ملك البلجيك^(١).

ولكن أدى مقتل غوردن إلى فشل هذه الخطة وإلى أن يولى ليوبولد وجهه شطر مشروع آخر ، ففي عام ١٨٨٧ رأى الملك أن يكلف أمين باشا بالدور الذي لم يستطع غوردن أن يعبه ١٨٨٤ — ١٨٨٥ ، وعلى ذلك فقد قدم له عن طريق « ستانلي » — الذي كان قد تقرر أن يقود حملة لإتخاذ أمين باشا ومن معه — مركز الحاكم السكغولى للمديرية الإستوائية^(١). ولكن رفض أمين باشا هذا الاقتراح ولم يحاول ستانلي أن يضغط عليه حتى يقبله^(٢).

وفيما بين عامي ١٨٨٧ ، ١٨٩٠ وصل السكشغون الأوربيون إلى منابع النهر المختلفة عند خط تقسيم المياه بين النيل والسكونغو ، وقد صاحب عمليات الكشف تلك جهود دبلوماسية أدت إلى إبرام « معاهدة ماكينون » في ٢٤ مايو ١٨٩٠ بين دولة السكونغو الحرة و « شركة شرق أفريقيا البريطانية الإمبراطورية Imperial British East Africa Co. » ، وقد وافقت الشركة المذكورة بمقتضى هذه المعاهدة على ألا تقوم بأى عمل سياسي على الشاطئ الأيسر للنيل شمالاً حتى اللادو ، واعترفت لدولة السكونغو « بحقوق السيادة » على الأراضي المذكورة. ومن ناحية أخرى أخرجت السكونغو إلى الشركة شريطاً من الأراضي يمتد من بحيرة ألبرت إلى الطرف الشمالي من بحيرة تنجانيقا .

Pensa, H., L'Egypte et le Soudan Egyptien, p. 322. (١)

Sanderson, G.N., England, Europe and the Upper Nile, p. 35. (٢)

Langer, W., The Diplomacy of Imperialism, p. 114. (٣)

وبالرغم من أن « معاهدة ماكينون » لم تقدم رسمياً إلى الحكومة البريطانية إلا أن « سولسبرى » وزير الخارجية البريطانية وافق عليها « بصفة شخصية » ، وأدى هذا إلى تزايد الشعور في بروكسل بأن ليوبولد قد نجح أخيراً في تنظيف الطريق — دبلوماسياً — نحو التقدم إلى النيل^(١) .

وإلى جانب النجاح الدبلوماسى فلا شك أن الأوضاع التى ترتبت على محطيم الحكم المصرى فى جنوب السودان قد شجعت « سيد الكوتغو » على إنفاذ قواته إلى تلك الجهات آملاً أن يفرض سيطرته عليها بمونة بقايا القوات العسكرية التى كانت تخدم تحت العلم المصرى ، وتجمعت قوة كوتغولية بقيادة « فان كركهوفن Van Kerkhoven » قرب أواخر عام ١٨٩٠ وتقدمت إلى المديرتين « الاستوائية » و « بحر الغزال » ، ورغم وفاة قائد الحملة فى سبتمبر ١٨٩٢ إلا أن ضباطه قد استطاعوا رفع الأعلام الكوتغولية على عدة مراكز فى المديرية الاستوائية (كبرى وموجى ، ولابوريه ، ودوفيله) وفى بحر الغزال (حفرة النحاس ، وكاتواكا وليفى وديم الزبير)^(٢) .

كما نجحت الحملة الكوتغولية فى كسب بقايا القوة المصرية فى المديرية الاستوائية التى كان يقودها « فضل المولى » .

ولكن ما لبث المهديون أن عصفوا بقوة فضل المولى وأبادوها عن آخرها^(٣) ، ثم ما لبثوا أن أخذوا فى التقدم نحو خط تقسيم المياه بين النيل والكنغو لمواجهة القوات الكوتغولية الموجوده فى تلك الجهات . وقد صاحب هذا التقدم المهدي انتشار الثورة فى « الدولة الحرة » ابتداء من فبراير عام ١٨٨٤ ، وفى ظل هذه الظروف القاسية تقدمت قوة مهدية بقيادة « على عبد الرحمن » إلى « موندو » وكانت مركز

Collins, Robert O., Anglo-Congolaise Négociations, 1900-1906, Zaire — Revue congolaise, vol. XII, part. 5, p. 480. (١)

Wauters, L'Etat indépendant du Congo, pp. 93-94. (٢)

Slatin, R., Fire and Sward in the Sudan, pp. 93-94. (٣)

قيادة القوات الكونغولية في بحر الغزال ، وتنج عن القتال العنيف الذى دار حول هذا المركز انسحاب الضباط البلجيك بقواتهم فى النهاية من « موندو » ، ثم ما لبثوا أن انسحبوا من عدة مراكز أخرى فى بحر الغزال خلال ابريل من نفس العام^(١).

ومع تلك الانتكاسة العسكرية كان على ليوبولد أن يواجه الانتكاسة السياسية فاعتقاده بالرضاء البريطانى عن « معاهدة ماكينون » بدأ يهتز بشدة ، فى أول مارس عام ١٨٩٢ طالب السفير البريطانى فى بروكسل دولة الكونغو بتأكيدات بأنها لن تتقدم وراء حدودها التى أعلنت فى « تصريح ١٨٨٥ » وألا تحاول الدخول إلى منطقة النفوذ البريطانية المحددة فى الإتفاقية الإنجليزية — الألمانية المعقودة فى أول يولية عام ١٨٩٠ .

وقد فوجئ ليوبولد بهذا الطلب وأشار إلى موافقة اللورد سولسبرى على معاهدة ماكينون فأجابت الحكومة البريطانية بأنها لا ترى أى قيمة لهذه الموافقة ، على أساس أن اللورد سولسبرى قد عبر عن رأيه الشخصى وليس عن قرار اتخذ من جانب الحكومة البريطانية ، كما أنه ليس « لشركة شرق أفريقيا البريطانية الإمبراطورية » أى سلطة للتنازل عن حقوق سياسية ، يضاف إلى ذلك أن الشرط الخاص بتأجير شريط تنجانيقا الوارد فى المعاهدة لم ينفذ على الإطلاق .

وكان على ملك بلجيكا أن يكافح من جديد ، فى أول يولية عام ١٨٩٢ اقترح ليوبولد على البريطانيين أن تحصل دولة الكونغو على إيجار منطقة فى أعلى النيل ولكن لم توافق لندن على الاقتراح وانتهت المفاوضات التى جرت بشأنه دون نتيجة فى أغسطس ١٨٩٣ . وعندئذ توجه ليوبولد إلى باريس حيث أجرى أيضاً مفاوضات لا نتيجة لها .

وفى ربيع عام ١٨٩٤ منحت الفرصة « لصاحب الكونغو » حين تم تقارب فرنسى — ألماني فى الميدان الأفريقى ضد إنجلترا ، فمعاهدة الكرون الفرنسية — الألمانية التى تم إبرامها فى ٢ فبراير ١٨٩٤ قد تركت لفرنسا حرية التقدم شمالا وشرقا

حتى النيل . وأثرت هذه المعاهدة تأثيراً فعالاً على دوائر وزارة الخارجية البريطانية لا سيما بعد أن وصلتها التقارير بأن « قوة فرنسية يقودها مونتي Monteil تنوي التقدم إلى اللادو أو فاشودة » . وأدى ذلك إلى إرسال مبعوث بريطاني هو « رينل رود » إلى بروكسل يحمل تعليمات محددة بالتفاوض حيث وضعت أسس اتفاق نهائي ما لبث أن ظهر في صورة المعاهدة التي وقعت في لندن في ١٢ مايو عام ١٨٩٤^(١) .

وكان أهم ما في هذه المعاهدة المادة الثانية التي استأجر الملك ليوبولد بمقتضاها منطقة ضخمة غربي بحر العزال^(٢) ، واستهدفت بريطانيا من وراء ذلك خلق « حاجز بلجيكي » أمام التقدم الفرنسي المتوقع .

ولكن لم يتحقق الأمل البريطاني فسرعان ما انهار ليوبولد تحت وطأة ضغط الفرنسيين ، واضطر إلى أن يوقع معهم معاهدة ١٤ أغسطس ١٨٩٤ التي تنازل في مادتها الرابعة عن أغلب ما منحه له معاهدة ١٣ مايو مع البريطانيين ، وقع بتلك للمنطقة التي عرفت فيما بعد باسم « حاجز اللادو »^(٣) . وانفتح بذلك الطريق أمام الفرنسيين نحو النيل مما مهد لوصول « مارشان » إلى فاشودة وانتهى إلى الصدام البريطاني — الفرنسي في الأزمة المشهورة باسم تلك البقعة .

وتج عن معاهدة أغسطس أن اقتصر النشاط الكونغولي بعد عام ١٨٩٤ على منطقة الحاجز تلك ، فعندما تقرر أواخر عام ١٨٩٥ إرسال « دهانيس » على رأس حملة إلى تلك الجهات حددت التعليمات التي صدرت إليه مدى نشاطه باحتلال حاجز اللادو « الذي سيصبح نهاية لحدود الدولة الحرة ولن تعمل على تجاوزه »^(٤) .

وهكذا تجمد النشاط الكونغولي في إطار الحاجز حتى عام ١٨٩٨ إلى أن تم إنهاء الحكم المهدي للسودان وما ترتب على هذا الإنهاء من المواجهة البريطانية —

(١) Collins, Anglo-Congolaise Negotiations, part 5, pp. 482-483.

(٢) Hertslett, The Map of Africa by Treaty, vol. II, pp. 579-580.

(٣) Ibid., p. 570.

(٤) Wauters, op. cit., p. 78.

الفرنسية في فاشودة في نفس العام واستسلام فرنسا وخروجها من ميدان التنافس في أعالي النيل بمقتضى تصريح ٢١ مارس ١٨٩٩ .

وقد نظرت كل من بروكسل ولندن إلى نهاية الأزمة البريطانية — الفرنسية نظرة مختلفة ، ففي الوقت الذى رأى فيه ليوبولد أن الانسحاب الفرنسى يعنى سقوط معاهدة أغسطس ١٨٩٤ التى كبله الفرنسيون بمقتضاها داخل حدود الحاجز ، وتصور بناء على ذلك أن عليه الإنطلاق للحصول على كافة ما منحته له معاهدة ١٢ مايو ، رأى البريطانيون أن دور الكونغو الذى كان قد تقرر في المعاهدة المذكورة والذى فشل في تحقيقه قد انتهى ، ولم تتردد الحكومة البريطانية في إبلاغ بروكسل بهذا الرأي ، ففي ١٥ مايو عام ١٨٩٩ قام السفير البريطانى في العاصمة البلجيكية بإبلاغ ممثلى دولة الكونغو أنه كنتيجة لموقعة أم درمان فإن حقوق مصر التى تم الاتفاق عليها في الخطابات الملحقه بمعاهدة ١٨٨٤ قد تم إحيائها^(١) ، وأن نتاجاً خطيرة ستترتب على محاولة الملك التقدم فيما وراء منطقة النفوذ التى اعترفت له بها الاتفاقية الفرنسية — الكونغولية في ١٤ أغسطس ١٨٩٤ — أى حاجز اللادو — وقال بلانكت : « لا تحاولوا أن تواجهونا بالأمر الواقع فقد حاول الفرنسيون ذلك وأخفقوا »^(٢) .

كما حرص البريطانيون على إبلاغ هذا الرأى إلى القائد البلجيكى فى اللادو ، ففي أواخر عام ١٨٩٩ أرسلت قوة أنجلو - مصرية إلى تلك الجهات ومعها تعليمات محددة بإبلاغ البلجيك أن الحكومة البريطانية « لا تعترف لملك البلجيك بأى حقوق للملكية دأمة لأى جزء من وادى النيل »^(٣) ، وقام الضابط البريطانى بمهمته ،

(١) فقد ألحق بهذه المعاهدة خطابان متبادلان بين وزيرى الخارجية البريطانية والكونغولية وقد وافق الأخير على الاعتراف بحقوق مصر فى الجهات المؤجرة فى الوقت الذى يستقيم فيه المصريون ممارسة هذه الحقوق .

(٢) Sanderson, G.N. Leopold II and The Nile Valley — The Sudan Historical Association Proceedings, vol. I, part VII, p. 56.

(٣) C.R.O.S. Sudan Intelligence Reports, No. 67. Director of Intelligence Dep. to Officer Commanding Expedition to Open White Nile, Dec. 16, 1899.

وحصل على وعد من « القومندان هنرى » القائد البلجيكي بأنه لن يرفع أعلام الدولة الحرة على أى مركز خارج الحاجز (١) .

ولكن هذا الوعد من جانب السلطات المحلية الكونغولية لم يمتنع استسلاماً بلجيكيّاً للرأى البريطانى « بعودة إحياء الحقوق المصرية » ، بالعكس فقد شهدت السنوات السبع التالية صراعاً عنيفاً تراوح بين مقارعة الحجج واحتمالات قرعة السلاح !!

مرحلة المفاوضات وفتلها ١٨٩٩ — ١٩٠٣ :

إذا كانت الدبلوماسية البريطانية قد أبعدت دولة الكونغو من بحر الغزال بالإشارة إلى الخطابات الملحقة بمعاهدة مايو ١٨٩٤ فإن ليوبولد أراد بنفس شروط تلك المعاهدة أن يؤكد حقوقه فى الأرض المؤجرة له بمقتضاها .

ولما لم يكن الملك البلجيكي على إستعداد لغامرة الإحتلال العسكرى الأرض المؤجرة — وكان هذا مستحيلاً عام ١٨٩٩ وتجربة فرنسا فى فاشودة لازالت ماثلة أمام كافة الساسة الأوربيين — ومن ثم فقد لجأ إلى أسلوب آخر وذلك بتأكيد حقوقه بإحياء بعض الإمتيازات التجارية .

فى عام ١٨٩٤ وبعد توقيع المعاهدة الإنجليزية — الكونغولية بفترة قصيرة. كون ليوبولد شركة باسم "Société Générale Africaine" حصلت على إمتياز غير محدود لإستغلال وتسمية الأراضى المؤجرة . وقد تنازلت هذه الشركة عن حقوقها فى تلك الأراضى بعد أن قسمتها إلى قسمين إلى شركتين بريطانيتين هما « شركة أفريقيا البريطانية الإستوائية The British Tropical Africa Co. » و « شركة أفريقيا الإنجلو — بلجيكية The Anglo-Belgian Africa Co. » ، وكان رأس مجلس إدارة الشركتين « السير ليل جريفن Griffin » وإن كان بمولها الرئيسى صاحب السفن اللندنى والمالى المشهور « سير جون ويليا مسون جونستون » (٢) .

Ibid., Officer to Director, Jan. 22, 1900.

(١)

Sanderson, G.N. Leopold II and The Nile Valley, p. 57.

(٢)

وكانت هذه الأراضي التي حصلت عليها الشركتان قد نزعَت من الكونغوليين بمقتضى معاهدة أغسطس ١٨٩٤ مع فرنسا . وكان من الواضح وقتذاك أنه ليس لدى ليوبولد أو شركاته أى أمل في ممارسة نشاطهم في تلك الأراضي ، ولكن في ظل الظروف الجديدة التي تمخضت عن خروج الفرنسيين من ميدان الصراع عاد ليوبولد يسمى إلى إحياء هذه الإمتيازات .

ففي ٢ مايو عام ١٨٩٩ أبلغ « المسيودي كوفليه De Cuvelier » ممثل دولة الكونغو السفير البريطاني في بروكسل رسمياً بوجود هذه الإمتيازات ، ودخل هذا الإبلاغ إلى حيز التنفيذ خلال العام التالي ففي ٢٩ يونية عام ١٩٠٠ طلبت كل من « شركة أفريقيا الأنجلو - بلجيكية » و « شركة أفريقيا البريطانية الإستوائية » من وزارة الخارجية البريطانية تأمين سفر موظفيهما عبر السودان إلى بحر الغزال . وقد تساءلت الوزارة في ٩ يولية عن مدى الإمتيازات الممنوحة للشركتين وعن الطرق التي سيسلكها موظفوها لبلوغ مقاصدهم . ووصل رد الشركتين في أول أغسطس وقد أكدتا فيه أنهما لن يمارسا أى سلطات سياسية وإن هدفهما الوحيد يتركز في العمل على التطوير التجاري لأعلى النيل .

وكان إعتراف الحكومة البريطانية بمطالب الشركتين يعنى إعترافها بحقوق ليوبولد في الأراضي المؤجرة له بمقتضى المادة الثانية من معاهدة ١٨٩٤ ، ومثل هذا الإعتراف كان مستحيلا من الناحية السياسية ، فالإعتراف بادعاءات ملك البلجيك سلما بعد القضاء على ما كسبه الفرنسيون بالتهديد بالحرب لن يضايق الفرنسيين حسب بل سيؤدى إلى إحباط المحاولات القائمة لتحسين العلاقات البريطانية - الفرنسية . يضاف إلى ذلك إن حدة مزاج الرأى العام البريطانى الناتجة عن النكسات التي أصابت بريطانيا في جنوب أفريقيا لم تكن لتسمح باستسلام سلمى لليوبولد في بحر الغزال ، وكما كتب « سيدسل رودس » في خطاب له إلى أمير ويلز في تلك الأيام « أنى متأكد أن الشعب الإنجليزى لن يسمح بتسليم بحر الغزال إلى البلجيك بعد مثل هذا الصراع مع فرنسا » (١) .

ولسكن إذا كانت ظروف ليوبولد لم تسمح له خلال عام ١٨٩٩ أو العام الذي يليه بتحقيق إدعاءاته في بحر الغزال بالقوة أو بفرض الأمر الواقع كما أشرنا فإن ظروف إنجلترا بدورها لم تكن لتسمح لها باستعمال أسلوب القهر مع ملك البلجيك وذلك لعدم رغبتها في الحصول على مزيد من الأعداء أثناء إتمامها في الحرب في جنوب أفريقيا ، لذا فقد رسم السياسة البريطانيةون خطتهم على أساس عدم السماح لليوبولد بتحقيق إدعاءاته ولكن بالوسائل التي لا تخلق جفوة أو احتمالات للصدام بين الجانبين في تلك البقعة من أفريقيا .

وقد طبقت هذه الخطة على الصعيدين المحلي والدولي بمهارة فائقة حتى خرجت بريطانيا عن العزلة التي سببتها لها مغامرتها مع البوير وأصبحت في وضع يمكنها من استعمال العنف أو التلويح به .

فعلى الصعيد المحلي اتجهت الخطة البريطانية إلى نشر المراكز الأنجلو - مصرية في مناطق بحر الغزال - والتي كانت مؤجرة للكونغو بمقتضى معاهدة ١٨٩٤ ، وقد تقرر أن تصل هذه المراكز إلى أقصى المناطق التي لا يوجد فيها كنفوليون ، وبالفعل تقرر خلال صيف عام ١٩٠٠ إنشاء مركز شمال « كيرو » بمخمس أميال وهي أبعد نقطة يحتلها البلجيك نحو الشمال وتقع على خط ٤٠° شمالا وهو الخط الذي حددته الإتفاقية الفرنسية - الكونغولية في ١٤ أغسطس ١٨٩٤ لمنطقة النفوذ الكونغولية في أعالي النيل (١) .

وقد تضمنت التعليمات التي صدرت إلى قائد هذا المركز جانين هامين يوضحان نوعية السياسة البريطانية المحلية :

الأول : بذل أقصى جهد ممكن لإقامة علاقات ودية مع البلجيك وإزالة أي سبب من أسباب سوء التفاهم يمكن أن يحدث بين الطرفين مع عدم الدخول في أي محادثات ذات طبيعة سياسية « وأن يجب إذا ما حاولوا محادثته في هذا الموضوع بأنه ليس مخول لبحث هذه المسائل التي تعتبر من اختصاص لندن وبروكسل » .

(١) Corres, part IV, No. 60, Sir Renell Rodd to Sallsbury, Aug. (١)

الثانى : القيام بتعريف الأهالى أن بلادهم واقعة تحت نفوذ حكومة السودان
لا نفوذ حكومة الكونغو الحرة أو أى حكومة أخرى (١) .

ويتضح من هذا خطة السياسة البريطانية فى اتباع أسلوب « السالمة » على
الجبهة المحلية على ألا يخل هذا الأسلوب بهيكل الخطة العام بعدم الاعتراف
بالادعاءات الكونغولية فى المنطقة والعمل على سبق منافسهم إلى الجهات محل هذه
الإدعاءات .

أما على الصعيد الدولى فقد كان على وزارة الخارجية البريطانية أن تبت فى
البداية فى طلب شركتى « أفريقيا البريطانية الاستوائية » و « أفريقيا الأنجلو -
بلجيكية » ، والواقع أن الخطابات التى تبودلت بين الحكومة البريطانية والشركتين
المذكورتين كانت فى حقيقتها عملية جس نبض من جانب ليوبولد لتحديد موقفه . .
هذا من ناحية . . ومن ناحية أخرى كانت مقدمة للمفاوضات الطويلة بينه وبين
البريطانيين إذ أنه من المؤكد أن ليوبولد كان وراء هذه الشركات مع الحكومة
البريطانية .

وقد رد سولسبرى برفض طلب الشركتين فى ١١ أغسطس عام ١٩٠٠ متذرعاً
فى رفضه بعدم جدية هذه الامتيازات . وقد أبدى وزير الخارجية البريطانية فى هذا
الرد آراءه فى أن سيادة دولة الكونغو فى تلك الجهات مستمدة من المعاهدة
الفرنسية - الكونغولية النعقدة فى ١٤ أغسطس ١٨٩٤ والى اتفاق فيها على
ألا يكون للكونغو أى نفوذ خارج حدود اللادو وخارج من ذلك بأنه ليس للدولة
الحرة أى امتيازات فى الأراضى محل طلب الشركة . وأضاف أن حقوق مصر
وتركيا فى تلك الأراضى لم ينص عليها بحسب فى معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ بل أحيائها
أيضاً نصر أم درمان ، وأنه لما كانت مصر لم تستشر أو تبلغ بهذه الامتيازات فهى
لا تستطيع الاعتراف بها .

Ibid., Enclosures 1 and 2 in No. 193, Cromer to Lansdowne, (١)
Dec. 6, 1900.

وبعد التشاور مع ليوبولد كتبت الشركتان في أوائل الشهر التالي — سبتمبر ١٩٠٠ — إلى وزارة الخارجية تدافعان عن حقوقهما على الأسس التالية :

١ — أن حصولهما على الامتيازات كان في أول أغسطس ١٨٩٤ أى قبل توقيع المعاهدة الفرنسية الكونغولية في ١٢ من نفس الشهر .
٢ — أن الامتيازات تجارية وليست سياسية .

٣ — أن معاهدة مايو ١٨٩٢ لازالت محل التطبيق لأن الحكومة البريطانية لم تنسرها في أى وقت (١) .

* * *

مضى أكثر من شهرين وقد أهملت الحكومة البريطانية مذكرة الشركتين الأخيرة تماما مما دعا ليوبولد إلى أن يسفر عن وجهه ويقرر الاتصال مباشرة بلندن دون الاختفاء وراء الشركتين المذكورتين ، ومن ثم استدعى المسيو «دى كوفليه» ممثل دولة الكونغو في بروكسل السفير البريطانى فيها في نوفمبر عام ١٩٠٠ وسلمه مذكرة طويلة تتناول وضع بحر العزال بالنسبة لدولة الكونغو .

وقد سمعت المذكرة الكونغولية إلى تأكيد مبدأين بالنسبة لهذا الوضع :

(١) أن معاهدة مايو ١٨٩٤ الإنجليزية — الكونغولية لازالت فى كامل فاعليتها ، وأن معاهدة أغسطس من نفس العام (الفرنسية — الكونغولية) لا يمكن أن تؤثر على الحقوق والواجبات التى حصلت عليها دولة الكونغو بمقتضى معاهدة مايو وإذا ما رغب الكونغوليون إحياء حقوقهم فمن له الحق فى الاعتراض فرنسا لا بريطانيا .

يضاف إلى ذلك أن بريطانيا لم تناهأ أبداً معاهدة ١٨٩٤ البريطانية — الكونغولية وظلت تتصرف على أساس أن هذه المعاهدة لازالت سارية ، ففي ٢٨ مارس عام ١٨٩٥ أشار سير إدوارد جراى فى مجلس العموم إلى ذلك بوضوح تام عندما قال

« إن دولة الكونتوقد اعترفت بمنطقة النفوذ البريطانية » ، وبعد ذلك بعامين وفي ١٠ يونيو ١٨٩٧ أبلغ السفير البريطاني في بروكسل حكومته أن القوات الكونتولية التي عبرت إلى الشاطئ الشرقي من النيل سوف تنسحب قريباً وذلك حسب اتفاقية مايو عام ١٨٩٤ ، وأخيراً — وفي نفس العام — نشر مرسوم في المجلة الرسمية لدولة الكونتوق بتطبيق القوانين المدنية الكونتولية على الأراضي المؤجرة بمقتضى معاهدة ١٨٩٤ ولم تبد الحكومة الإنجليزية أى اعتراض على ذلك .

وتستطرد المذكرة أنه بعد النصر البريطاني — المصري في أم درمان (١٨٩٨ — ١٨٩٩) تضمنت التعليمات الصادرة للسيجور مارتر *Martyr* — الذى قاد حملة عسكرية تقدمت من أوغندا للانضمام إلى القوات الأنجلو — مصرية القادمة من الخرطوم — الأمر باحترام المعاهدة التي تم الاتفاق عليها مع دولة الكونتوق ١٨٩٤ .

ويضاف إلى كل ذلك ما قدمه سولسبرى نفسه في محاولته لتدحيض إدعاءات السفير الفرنسى إبان أزمة فاشودة قال الأخير أن للفرنسيين نفس حق الكونتوليين في البقاء على النيل فرد سولسبرى أن الوضع مختلف فالكونتوليون حصلوا على مركزهم على النيل بمقتضى معاهدة مع بريطانيا ، والتي قال عنها سولسبرى بأنها في كامل فاعليتها .

(ب) بالنسبة لمسألة إعادة إحياء الحقوق المصرية فإن مصر تملك فقط من الحقوق ما تسمح به بريطانيا ، وأن حقوق مصر في بحر الغزال يمكن الموافقة عليها فيما لو جلت بريطانيا عن مصر ، وحتى يتم هذا فان مركز بريطانيا في مصر يمنحها حق التأجير^(١) .

* * *

ومضى شهران آخران دون أن تبدي لندن رأياً في المذكرة الكونتولية مما

Collins, op. cit., part 5, pp. 492-494.

(١)

دعا الملك ليوبولد إلى تدبير لقاء مع السفير البريطاني في بروكسل في أواخر يناير عام ١٩٠١ تساءل فيه عن « أى حق يمكن أن يجعل المؤجر يمنع المستأجر من حرية ممارسة حقوقه في المكان المؤجر » ؟

واستطرد الملك البلجيكي مفنداً الحجة البريطانية بأن معاهدة أغسطس ١٨٩٤ مع فرنسا قد ألغت معاهدة مايو من نفس العام مع الإنجليز بأن الحكومة البريطانية تركته وقتها وحيداً أمام الإدعاءات الفرنسية ومن ثم لم يكن أمامه من سبيل سوى الإذعان للقوة الفرنسية . . أى أنه ألقى بمسئولية المعاهدة الكونتوقولية — الفرنسية على الموقف البريطاني نحوه وقت إبرامها .

وبناء على كل ذلك طلب ليوبولد موافقة الحكومة البريطانية على السماح له بممارسة حقوقه في أقرب وقت ودون أى تعويق (١) .

وخلال نفس الوقت الذى أخذت فيه بروكسل تبذل جهودها الدبلوماسية كانت تحاول ممارسة إدعائها على بحر الغزال بصورة أكثر عملية ، ففي أوائل عام ١٩٠١ طالبت بإلحاح بالسماح لجماعات الرعاة من الأهالي بالانتقال من حاجز اللادو إلى الأراضي الواقعة شماليه ومنها ، ورفضت القاهرة والخرطوم هذا الطلب بشدة (٢) مما دعا الحكومة البريطانية بدورها إلى الاعتذار عن قبوله لاسيما أن هذا القبول كان يتضمن إيماءات سياسية معينة بقبول إحياء معاهدة مايو عام ١٨٩٤ لأن حرية الانتقال بين هذه الأراضي كانت تعنى وحدتها الإدارية على الأقل (٣) .

* * *

ولم يكن أمام الحكومة البريطانية بمد كل ذلك سوى أن تسارع بالرد على ليوبولد فسلم السفير البريطاني في بروكسل للبارون فان أتفيلد وزير الكونتوقو في العاصمة البلجيكية في ٨ فبراير عام ١٩٠١ مذكرة تضمنت آراء الحكومة البريطانية في رفض المذكرة الكونتوقولية المؤرخة في نوفمبر ١٩٠٠ وقد أكدت المذكرة البريطانية أنه بالرغم من أقوال سولسبرى الرسمية فإن المعاهدة الأنجلو — كونتوقولية ملغاة في الحقيقة

Corres, part V, No. 41, Phipps to Lansdowne, Jan. 26, 1901. (١)

Ibid., No. 24, Cromer to Lansdowne, Jan. 17, 1901. (٢)

Ibid., No. 25, Lansdowne to Phipps, Jan. 17, 1901. (٣)

لأن مواردها لم توضع أبداً موضع التنفيذ من أى من الجانبين . وقد أشير إشارة خاصة إلى عدم تنفيذ تأجير شريط تنجانياً أبداً .

وختمت الحكومة البريطانية مذكرتها باعلان تمسكها باحياء الحقوق المصرية ولكنها اقترحت - حلاً للموقف - إمكان تطوير معاهدة ١٨٩٤ إلى معاهدة أخرى يمكن تطبيقها^(١) .

وأمسك ليوبولد بهذا الاقتراح ليسارع بتقديم آرائه عن مشروع المعاهدة الجديدة ، وفي ٢١ فبراير قدم « فان أتفيلد » لفيس المقترحات التالية كأساس للمعاهدة الجديدة :

(١) أن يتنازل الملك ليوبولد عن كل حقوقه السياسية شمال خط عرض ٢٠° - ٢٠° (أى شمال اللادو) .

(ب) أن تحصل دولة الكونغو على تعويض مناسب .

(ج) أن يسمح لدولة الكونغو « بالحصول على التسهيلات اللازمة لإقامة خط حديدى إلى النيل مع حرية العبور إلى أعلى النيل »^(٢) .

وكان أسوأ ما في مقترحات ليوبولد - من وجهة النظر البريطانية - الاقتراح الثالث ، فقد رأى المعتمد البريطانى فى القاهرة أنه من الأمور البالغة الأهمية أن يبقى كل مجرى النيل فى أيدي البريطانيين والمصريين لما لذلك من ضرورة حيوية بالنسبة للمشاركة التى سيتحتم إقامتها على النيل كذا بالنسبة للتحكم فى مياه النيل . وعلى هذا أوصى كرومر بالتمسك بالمواد التى تضمن لبريطانيا أو مصر استرجاع الأراضى المؤجرة على الشاطئ الأيسر من النيل حال وفاة الملك ليوبولد^(٣) .

ورأى المعتمد البريطانى فى القاهرة أن التمسك بهذه المواد لن يمنح الكونغو أى حقوق على النيل إذ أنه فى المعاهدات المختلفة التى عقدها مصر مع دول أوربية

Sanderson, op. cit., pp. 59-60. (١)

C.R.O.S. Mongalla 1/7/48, Cecil to Findlay, Sept. 25, 1905., (٢)

Corres, part V, No. 128, Cromer to Lansdowne, March 23, 1901. (٣)

احتفظت دائماً لنفسها بالسيطرة على الملاحة في مياهها الداخلية . ونصح الحكومة البريطانية بعدم السماح على الإطلاق لحكومة الكونغو بحرية الملاحة في أعالي النيل . وبناء على هذه النصائح ، وبعد عرضها على المخبرات العسكرية البريطانية رأى مديرها « السير جون أردث » أن تقوم حكومة السودان باحتكار الحزن والإمداد بالوقود على شواطئ النهر لقطع الطريق على طلب ليوبولد بحرية الملاحة في أعالي النيل ، وبالفعل أصدرت سلطات الخرطوم أوامرها بذلك في نهاية أبريل ١٩٠١ (١) .

* * *

بينما كانت الحكومة البريطانية تدبر الخطط المناسبة لإبعاد نفوذ ليوبولد عن مياه النيل كان الملك يستشير عدداً من كبار رجال القانون الدولي في قيمة حقوقه في بحر الغزال ، وكانت آراؤهم جميعاً في صالحه . وقد كتب أشهر هؤلاء « المر فون مورتيترز Von Mortitz » أستاذ القانون الدولي بجامعة برلين مذكرة في ٢٠ أبريل ١٩٠١ بأنه ليس من حق ليوبولد إحياء حقوقه السياسية فحسب بل من حقه الحصول على الامتيازات التجارية أيضاً (٢) .

وقد تأثر سير المفاوضات بين الطرفين بعد ذلك بهذين الموقفين . موقف الحكومة البريطانية بالتصميم على إبعاد الكونغو عن السيطرة على أي قسم من النيل وإن حاولت منح ليوبولد التعويض المناسب بعيداً عن النهر حتى لا تضطر إلى اللجوء للتحكيم الذي عارضته أشد المعارضة خوفاً من أن تبدى هيئة التحكيم تأييداً للآراء القانونية أكثر مما تعترف بالوضع السياسي القائم . وموقف ليوبولد المتشدد على اعتبار أن ما لا يستطيع الحصول عليه بالمفاوضة يستطيع الحصول على أكثر منه « بالتحكيم » .

ومن هذا الفهم نستطيع أن نتبع سير هذه المفاوضات منذ صيف عام ١٩٠١ حتى قرر البريطانيون قطعها في أواخر عام ١٩٠٣ .

* * *

Corres, part V, No. 169, Cromer to Lansdowne, April 30, 1901. (١)

Collins, op. cit., part 5, p. 496. (٢)

في ٦ أغسطس عام ١٩٠١ أبلغ السير فيبس وزير خارجية الكونغو أنه بالرغم من أن الحكومة البريطانية ترغب في الوصول إلى معاهدة جديدة إلا أن مقترحات ٢١ فبراير غير مقبولة منها وسلم الوزير الكونغولي المقترحات البريطانية للضادة التالية :

(أ) أن تسير الحدود المصرية - الكونغولية مع نهر سمليكي شمال بحيرة ألبرت على طول خط تقسيم مياه النيل - الكونغو حتى خط طول ٣٠° شرقاً ثم شمالاً حتى خط عرض ٣٠° ٥٠' ، ومن ثم غرباً إلى خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو .

(ب) ضمان تسهيلات تجارية لدولة الكونغو في بحر الجبل .

(ج) منح دولة الكونغو حرية الملاحة في أعالي النيل (لا السيطرة على مياهه) .

(د) إذا ماتم مد خط حديدي من حوض الكونغو إلى النيل في المستقبل تمنح أفضلية بناء الخط لشركة أنجلو - بلجيكية .

ورد ليوبولد على ذلك بأن أرسل فان اتشيلد إلى لندن في ٢١ من نفس الشهر حيث قابل وزير الخارجية البريطانية مقابلة طويلة اعترض فيها الوزير الكونغولي على المقترحات البريطانية وأكد في نهاية المقابلة أن المعاهدة الإنجليزية - الكونغولية المعقودة ١٨٩٤ ستبقى صالحة للعمل وطالب بجلاء القوات الأنجلو - مصرية من بحر الغزال (١) .

وبعد بضعة شهور أخرى من المفاوضات حاول البريطانيون إرضاء ليوبولد بتقديم بعض التنازلات له ، ففي مذكرة مقدمة إليه منهم في ٢٥ يناير ١٩٠٢ اقترحوا استبدال « حاجز اللادو » بأراضي بحر الغزال الواقعة غرب نهر « يي » « Yei » وجنوب خط عرض ٣٠° ٥٦' شمالاً . وكان هذا التعويض المقترح أكبر كثيراً من « حاجز اللادو » وكانت شروط الاقتراح أكثر كرمًا ، فان حاجز اللادو كان سيدقى تحت سيطرة ليوبولد في عهد سيادته على دولة الكونغو الحرة فقط أما المنطقة الجديدة فقد كانت مؤجرة بصفة نهائية .

والواقع أن الهدف الأساسي وراء هذا الكرم البريطاني كان إبعاد الكونتوليين عن مجرى النيل فلاقتراح الأخير استهدف زحزحة الحدود الشرقية لدولة الكونتوقو على بعد ما لا يقل عن ٤٠ ميلاً من النيل .

ولكن اقتراح المبادلة لم يرض ليوبولد ففي ٦ فبراير ١٩٠٢ طلب أن تضم الأراضي المقترحة كل حوض نهر « بي » . وقد أشير على الملك بضرورة هذا الطلب حيث الالتزامات التي يفرضها البريطانيون عادة على الأهالي أخف كثيراً من تلك التي يفرضها الكونتوليون ، وفي حالة تقسيم نهر « بي » فسوف تحدث هجرة ضخمة من الأراضي الكونتولية إلى الأراضي البريطانية ، ولكن إذا ما حصلت الكونتوقو على كل حوض النهر فلن يكون أمام سكانه سوى البقاء إذ أن الأراضي المحيطة غير صالحة للزراعة .

كما طلب الملك أن تمتد الأراضي المقترحة في اتجاه شمالي غربي على طول الحدود بين مناطق النفوذ الفرنسية والأنجلو — مصرية حتى حدود دارفور في منطقة « حفرة النحاس » . وكان ليوبولد راغباً في الحصول على هذه المنطقة لا اعتقاده بثرائها التمدني الضخم (١) .

ولكن الحكومة البريطانية لم تكن مستعدة لتأجير كل وادي نهر « بي » إلى ليوبولد لأن ذلك سينتج عنه إحداث حدود الدولة الحرة بالنيل وكان كل ما وافق البريطانيون على تعديله في اقتراحهم الجديد الذي قدموه في ٦ يونيو عام ١٩٠٢ أن يسير خط الحدود مع شاطئ النهر الأيمن بدلاً من شاطئه الأيسر ، ولم يوافقوا أبداً على منح الكونتوقو أى امتيازات خارج الأراضي المذكورة ، وأن يتم بناء الخط الحديدي بواسطة شركة انجليزية — بلجيكية .

ولم يرض هذا التعديل ليوبولد لأن معناه تخليه عن الامتيازات التي عول عليها أهمية كبيرة فقد كان الملك متأثراً بما تواتر من أخبار ثراء « حفرة النحاس » الطبيعي . ولكن لسوء الحظ فإن وقوع حفرة النحاس في أقصى الركن الجنوبي الغربي من الأراضي المؤجرة أجب ليوبولد أن يطلب اعترافاً بالامتيازات في كل الأراضي المؤجرة

له بمقتضى معاهدة ١٨٩٤ وليس فقط الأراضي الجديدة التي قدمها البريطانيون في مقترحاتهم الأخيرة (١).

ومما زاد في شكوك ليوبولد في قيمه « حفرة النحاس » المعدنية أنه أعد خلال ربيع عام ١٩٠٣ حملة يقودها كل من « لاندهام » و « رويو » لتتقدم من الحاجز إلى تلك البقعة لفحص قيمة خاماتها المعدنية ولكن اضطرت السلطات الكونغولية إلى وقف كل أعمال هذه الحملة في ٦ أبريل تحت وطأة الاحتجاجات البريطانية للشديدة وإن كانت قد أكدت أنها حملة خاصة وذات طبيعة علمية (٢).

وإلى جانب الخلاف على الأراضي كان هناك خلاف حول الخط الحديدي المزمع بناءه فإن ليوبولد كان مهتماً إهتماماً عظيماً بهذا الموضوع فإن نقل البضائع من خط تقسيم النيل - الكونغو إلى أوروبا عن طريق المحيط الأطلنطي كان يستلزم ثلاثة شهور وتكاليف مضاعفة بينما كان يحتاج إلى ٣٧ يوماً فقط عن طريق النيل .

ولم يكن طول المفاوضات في صالح مؤيدي بناء هذا الخط ، ففي ٩ أبريل عام ١٩٠٣ كتب كرومر تقريراً مطولاً اعترض فيه على الاقتراحات المتعلقة بالخط الحديدي الكونغولي متذرعاً بأنه من غير الممكن تدير المال اللازم لده ، كما اعترض على أن تحصل شركة يساهم فيها رأس المال البلجيكي بمقدار النصف على حقوق في السكك الحديدية السودانية ، بل إنه اعترض - نظراً لما هو معروف من سوء إدارة أصحاب الامتيازات الكونغولية - على أن يكون لهؤلاء أى امتيازات في بحر الغزال إطلاقاً . كما رأى عدم الربط بين مسألة ادعاءات الملك ليوبولد على أراضي أعلى النيل وبين فكرة الخط الحديدي وإن أكد استعداد الحكومة المصرية التام لتيسير طرق التجارة بين الكونغو وأعلى النيل (٣).

وفي خلال تلك الأيام التقى اللورد لانسدون بفان اتفيلد في لندن وأبلغه بقرار

Collins, R.O., op. cit., part 5, pp. 502-504. (١)

Corres, LXIII, Inc. in No. 160, Phipps to Lansdowne, April 10, 1903, Tel. No. 42. (٢)

Corres, part LXIII, Inc. in No. 160, Cromer to Sir T. Sanderson, April 9, 1903. (٣)

الحكومة البريطانية بشأن الخط الحديدي وبأنه من المستحيل أن توافق على منح أى امتيازات لشركة السكك الحديدية المقترحة شمال خط عرض ٣٠° ٩' ، وكان هذا المطلب أساسياً في الاقتراح الكونتغولى (١).

* * *

ولما ثمرت احتمالات الاتفاق بهذه الصورة قدم البارون فان اتفيلد في ٢١ أبريل ١٩٠٣ إلى وزارة الخارجية البريطانية مذكرة ضافية بشأن اقتراح الخط الحديدي ومسألة الأراضي المتنازع عليها عموماً .

بالنسبة للخط الحديدي اقترح إما أن يقرر الملك ليوبولد مدى الحقوق التى ستمنح لشركة السكك الحديدية داخل الأراضي المؤجرة له وإما عودة المفاوضات المتعلقة ببناء الخط الحديدي من الكونتغو إلى النيل من البداية .

أما فيما يتعلق بالاقترحات البريطانية التى قدمت بشأن الأراضي المتنازع عليها فقد ذكر أن حكومة الكونتغو تنتظر تقرير السيوليميرانس ثم ترسل رساله لمسح الأراضي التى وافق البريطانيون على تأجيرها .

كما اقترح أن تحدد لجنة مشتركة مركز بحيرة ألبرت المتنازع عليها وأبدي ارتياحه لإبداء الحكومة البريطانية لئيتها بقبول مبدأ تعويض الكونتغو عن الأراضي التى قد يفقدها نتيجة لتعديل الحدود وأعلن أنه ليس من الضرورى أن يتم هذا التعويض فى وادى النيل .

ومع هذه الاقتراحات البديلة عادت المذكرة تؤكد أن معاهدة ١٨٩٤ لم تلغ أبداً وأنها يجب أن تبقى فى كامل فاعليتها طالما لم يتم تغييرها بموافقة الطرفين اللماقدين ، ولكن أسوأ ما كان فيها - من وجهة النظر البريطانية - إبداء استعداد الحكومة الكونتغولية لإحالة الأمر كله إلى التحكيم أو الوساطة طبقاً لشروط معاهدة برلين (٢).

Corres, Part LXIII, Lansdowne to Phipps, April 7, 1903, (١)
Tel. No. 32.

Ibid., Inc. in No. 160, Phipps to Lansdowne, April 24, 1903, (٢)
Desp. No. 49, including Memorandum from Baron Van Etvelde.

وقد سارع اللورد لانسدون هذه المرة بالإجابة على المذكرة الكونغولية السابقة
بمذكرة طويلة مؤرخة في ٢٠ يونية ١٩٠٣ حدد فيها آراء الحكومة البريطانية
فيما يلي :

١ — بالنسبة لمسألة الخط الحديدي رفض الاقتراح الأول على أساس أن
حكومة السودان لا يمكن أن توافق على منح منطقة واسعة من الأرض من أجل بناء
هذا الخط الحديدي . أما عن الاقتراح الثاني فقد أبدى استعداده لاستشارة
الحكومة المصرية فيه . وأعرب عن أمله أن مصر سوف تعاون في إقامة اتصال
تجاري سهل بين «مهاجى» ومناطق أعلى النيل الصالحة للملاحة ومد خط حديدي
من الكونغو إلى مهاجى ، ولكن الوصول الى تفاهم في هذا الشأن يجب أن يكون
ضمن اتفاق عام يقوم على أساس الجلاء عن الحاجز خلال مدة قصيرة .

٢ — وبالنسبة للتعديل المقترح للحدود عند بحيرة ألبرت فقد رأى وزير
الخارجية البريطانية تناوله بمفرده طالما أنه لا يؤثر في مصر أو السودان .

ثم عاد لانسدون ليفند قيمة تأكيد الادعاءات الكونغولية بواسطة معاهدة
١٨٩٤ فأكد أن بريطانيا لم تعترف أبداً بأن دولة الكونغو قد حصلت على حقوق
سياسية في حوض النيل قبل معاهدة ١٨٩٤ ، كما أنه لا يمكن اعتبار تلك النواحي
قبل هذه المعاهدة أيضاً أرضاً لا مالك لها *res nullius* كما أن عدم حصول
بريطانيا على ما تقررها في هذه المعاهدة من ناحية ومنح فرنسا القسم الأكبر من
الحقوق التي منحت للكونغو من ناحية أخرى جعل من غير الضروري الاعتراف
بهذا القسم من المعاهدة . كما أن حقوق مصر وتركيا ثم تأكيدها وقت توقيع المعاهدة
ووافقت حكومة الكونغو على ذلك ، وأن هذه الحقوق قد تم إحيائها الآن .
كما حدد بوضوح موقف حكومته من التحكيم إذا أكد أنها لا توافق على دعوة
مصر لقبول قرار تحكيم بشأن معاهدة لم تكن هي أحد أطرافها لا سيما إذا كان
لهذا القرار تأثير خطير على مصالحها .

وقد حضرت المذكرة البريطانية الكونغوليين على قبول المقترحات الأخيرة على
أساس أن الحكومتين البريطانية والمصرية قدمتا أساس اتفاق مقبول للغاية ، وختم

لانسدون مذكرته بتعذير واضح بأنه إذا لم يتم إقرار المسألة على ضوء العرض الذى تم تقديمه فى يونيه عام ١٩٠٢ فى ميعاد غايته أول نوفمبر عام ١٩٠٣ فسوف يتم سحب هذا العرض^(١).

وقبل أن يتم تقديم الذكرة الأخيرة للملك ليوبولد كان قد تراعى إلى اسماعه أن الحكومة البريطانية سو تقدم إنذاراً رداً على الذكرة الكونتولية المؤرخة فى ٢١ أبريل مما دعاه الى أن يكتب لفان اتفيلد يبلغه أن المقترحات التى قدمتها الحكومة البريطانية مسيئة ومهينة له ، وأنه إذا بقيت الكونتو مصدر متاعب له فهو يفضل أن يتنازل عنها وإلا متصبح هذه البلاد مصدر ضعف بلجيكا ، ثم رأى وضع أسس معينة لمواجهة الموقف متمثلة فيما يلى :

١ — ألا يتم تقرير أى أمر بشأن بحر الغزال بدون استشارة فرنسا .

٢ — أن تبقى شروط معاهدة برلين المتعلقة بالتحكيم قيد النظر^(٢) .

وفى خلال يوليه اتصل الملك ليوبولد بالحكومة الفرنسية بشأن هذه المفاوضات ولكنه لم يستطع أن يحصل منها على رأى محدد فى الموقف^(٣) ، وانتهى الصيف على ذلك !!

* * *

فى خريف عام ١٩٠٣ حاول ليوبولد أن يجرب اللعبة الدبلوماسية التى كان البريطانىون بحق يعتبرون أساندة لها ألا وهى لعبة الموافقة على شروط منافسيه « مع بعض التحفظات » ، ولكن لم تجز هذه اللعبة على لندن ... بالعكس فقد كانت اللعبة خطيرة إذ دمرت المفاوضات لتدخل بمدى الأزمة فى مرحلة حادة كانت احتمالات الصدام فيها أقوى من أى احتمالات أخرى .

Corres, part LXIII, Inc. in No. 160, Lansdowne to Phipps, (١)
June 20, 1903, Desp. No. 57.

Ibid., Phipps to Lansdowne, June 30, 1903, Desp. No. 80. (٢)

Ibid., Phipps to Lansdowne, Sept. 19, 1903, Tel. No. 109. (٣)

ففي ٢١ سبتمبر قدم البارون فان أفتيلد مذكرة للحكومة البريطانية أعلن فيها أن حكومة الكونغو — بعد أن لم تلاق أى اعتراض من فرنسا — على استعداد لقبول مقترحات يونيه البريطانية متمثلة في :

١ — يتم تثبيت خط الحدود ابتداء من خط عرض ١° جنوباً وخط طول ٣٠° شرقاً كما هو حتى يصل إلى خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو كما جاء في اقتراح للمذكرة المؤرخة في ٢٠ يونيه ١٩٠٢ .

٢ — ومن ثم يتجه هذا الخط نحو الشمال حتى يصل إلى أقرب نقطة لتابع نهر «ني» ، ثم يتبع مجرى هذا النهر حتى يتقاطع مع خط عرض ٣٠° ٦' شمالاً ثم يتجه غرباً ليتبع الخط المحدد في مذكرة يونيه ١٩٠٢ (أى يسير مع خط عرض ٣٠° ٦' حتى خط المياه الفاصل بين حوض النيل والكونغو) . ولن يقترب خط الحدود بهذا إلى الشاطئ الأيسر من النيل أكثر من ٥٠ ميلاً .

٣ — أن يكون نصف مديرى الخط الحديدى المقترح من الانجليز ، والنصف الآخر من البلجيكين .

ولكن مع «القبول» تضمنت المذكرة الكونغولية «تخفيضات معينة» دارت كلها حول المطالبة بضرورة «التحكيم» فى المطالب الكونغولية ، أما هذه التخفيضات فهى :

١ — أن تبحث كافة الأطراف المعنية ما إذا كانت المزايا التى قدمتها إنجلترا تعتبر تعويضاً عادلاً للحقوق المختلفة التى سلمت بها بريطانيا لدولة الكونغو وصاحبها خاصة الامتيازات التى منحت للملك فى الأراضى المؤجرة .

٢ — وإذا رأى من سيتم تحكيمه فى هذه المسألة ، أن هذا التعويض غير مناسب فعلى إنجلترا تعويض الكونغو عما تنازل عنه — حتى ولو خارج الأراضى السودانية .

٣ — يتم الجلاء عن مراكز حاجز اللادو بعد أن يصدر الحسك قراره إذا لم يقرر منح مزيد من التعويض أما إذا قرر ذلك فيتم هذا الجلاء بعد الاتفاق على التعويض .

وقد أرفقت هذه المذكرة الكونغولية بمذكرة تفسيرية لتدعيم إدعاءات ليوبولد من ناحية ولشرح أسباب التحفظات التي أبدتها المذكرة الأولى من ناحية أخرى ، وقد جاء فيها :

١ — أن بريطانيا قد اعترفت بالحقوق السياسية لدولة الكونغو حتى قبل عام ١٨٩٤ .

٢ — أنه لم يحافظ قط على الحقوق المصرية عندما تصرفت إنجلترا في تلك الأراضي عام ١٨٩٤ ، فقد تصرفت في هذا الوقت على أساس سيادتها لها وعلى اعتبار أنها تقع في مناطق نفوذها . وعلى أي الحالين فإنها في هذا التصرف قد استبدت الحقوق المصرية ، وإذا تمجبت الآن بأنها أرض مصرية : فهذا يعني أنه لم يكن من حقها أصلا التصرف فيها .

وشكت حكومة الكونغو في هذه المذكرة من أنه رغم كل هذه الأسباب التي تؤكد أحقية الكونغو في الأراضي الخاضعة لها فإن بريطانيا أجابت بطلب الجلاء عن الحاجز دون تقديم أي تعويض كما أنها رفضت الاعتراف بالامتيازات التي منحتها الكونغو في الأراضي المؤجرة لها .

وتلت ذلك بشكوى أخرى من أن الحكومة البريطانية قد تقدمت باقتراح نهائي كأساس للمفاوضات بإلغاء معاهدة ١٨٩٤ دون تعويض لدولة الكونغو سوى رقعة من الأرض لا تزيد عن $\frac{1}{8}$ الأراضي الأصلية للمؤجرة في هذه المعاهدة وأنه قد تم قبول هذا الاقتراح فقط على أساس أن يمهّد لتنظيم آخر لا باعتباره تسوية أو تعويض نهائيين^(١) .

وتتج عن كل ذلك أن بادرت الحكومة البريطانية بتحديد موقفها ، ففي ١٦ أكتوبر أجاب اللورد لانسدون على المذكرة الكونغولية بأنه يرى إمكان الموافقة على شروطها الثلاثة الأولى ، أما بقية الشروط بما فيها من أن قبول الاقتراح سيتم

(١) Corres, part XIII, Phipps to Lansdowne, Sept. 19, 1909, Desp. No. 109.

فقط على أساس أنه مجرد تمهيد لتنظيم آخر فان هذا يخالف تماماً وجهة النظر البريطانية التي ترغب في حل المسألة حلاً نهائياً « كما أن الحكومة البريطانية ترى أنه سيكون من الصعب للغاية أن تحصل على موافقة البرلمان على تأجير أى أراضى لدولة الكونغو بسبب ما أثير أخيراً حول وسائل إدارة هذه الدولة لأراضيها » .

وقد خرجت حكومة لندن من ذلك بنتيجة محددة أبلغتها للبلجيكيك في نفس المذكرة وهي أن الخلاف في وجهات النظر بينها وبين حكومة الكونغو مما لا يمكن تسويته ، وعلى ذلك فقد قررت قطع المفاوضات الجارية (٢) .

ووقع القرار البريطانى موقع الدهشة لدى أوساط حكومة الكونغو مما دعا « فان أتشيلد » أن يتساءل في مذكرة دفعها إلى السفير البريطانى في بروكسل في أوائل ديسمبر عن الأسباب التي دعت الحكومة البريطانية إلى قطع المفاوضات ، وأشار في مذكرته إلى :

١ — أن موافقة البرلمان غير ضرورية على مثل هذه المعاهدة .

٢ — أن الحكومة البريطانية لم تسأل قط عن التعويض الذي يمكن أن تقبله الكونغو مقابل التسليم بكامل حقوقها .

٣ -- أنه أعقاب عقد معاهدة للتحكيم مع فرنسا رفضت الحكومة البريطانية قبول اقتراح التحكيم من حكومة الكونغو رغم أن هذا التحكيم لا يشمل المسألة برمتها وإنما يشمل فقط قدر التعويض المقترح .

واستطردت المذكرة أنه طالما أن الحكومة البريطانية قد وقفت هذا الموقف فإن حكومة الكونغو لا ترغب في تعديل شروط معاهدة ١٨٩٤ وإن كانت قد فعلت كل ما في استطاعتها لترضى الرغبات البريطانية . وعلى ذلك فهي تصر على أن هذه المعاهدة في كامل فاعليتها ، ومن ثم فهي لا توافق على تعيين اللورد لانسدون لحدود السودان بالحد الشمالي للحاجز وخط المياه الفاصل بين النيل والكونغو .

ورأى فان أتشيلد بناء على ذلك أن أى منع للموظفين الكونغوليين من دخوله

أراضيهم هو انتهاك لحقوق دولة الكونغو يمكن أن يؤدي إلى اصطدامات خطيرة ، ولم ينس الوزير الكونغولي أن يلوح بأنه إذا ما تم - ولو بطريقة الخطأ - احتلال أى جزء من أراضي الكونغو التي تخضع لشروط معاهدة برلين فإن الحكومة الكونغولية سوف تطلب وساطة دولة أو أكثر من الدول الصديقة طبقاً لشروط هذه المعاهدة (١) .

وبهذا « التهديد الكونغولي » انتهت مرحلة هامة من مراحل المشكلة لتبدأ مرحلة أهم استمرت لما يقرب من ثلاث سنوات .

مائة المصرام ١٩٠٣ - ١٩٠٦ :

أدى فشل المفاوضات الإنجليزية - الكونغولية في نهاية عام ١٩٠٣ إلى نهاية محاولات إقرار المشكلة بالوسائل السلمية ، وبدأ كل من ملك البلجيك والحكومة البريطانية يسعيان إلى تثبيت مطالبهما بحق « الإحتلال الأول » وفرض « الأمر الواقع » .

ويرتبط تغير أساليب علاج الخلاف البريطاني - الكونغولي وانتقالها من على موائد المفاوضات وأروقة وزارات الخارجية إلى أحراش بحر الغزال بالأوضاع الأوربية عامة وأوضاع طرفي النزاع على وجه الخصوص ، فبريطانيا تحسن موقفها السياسى والعسكرى كثيراً بعد نهاية حرب البوير في مايو عام ١٩٠٢ ، كما أنه أصبح واضحاً منذ أواخر عام ١٩٠٣ أن هناك إتفاقاً في الطريق مع فرنسا وهو الذى تم فعلاً فيما عرف بإسم « الوفاق الودى » في أبريل من العام التالى ، وعلى ضوء هذه التطورات أحس الساسة البريطانيون أن في إمكانهم إتخاذ موقف أكثر تشدداً نحو المشكلة .

أما ليوبولد فقد تأكد إبان سنى المفاوضات من قانونية حقوقه التي يطالب بها بمقتضى معاهدة مايو ١٨٩٤ ، ولهذا كان تواقاً إلى « تحكيم » يكفل له الحصول على بغيته . ولما كانت الحكومة البريطانية قد رفضت إطلاقاً فكرة « التحكيم »

هذه فقد أراد أن يفرضها عليها ولو كان الطريق إليها صداماً عسكرياً محدوداً في تلك الدواحي الأفريقية .

وقد بدأت محاولات فرض « الأمر الواقع » عندما وافقت الحكومة البريطانية على إقتراح قدمه حاكم عام السودان أواخر نوفمبر عام ١٩٠٣ لتقوية سلطة الحكومة على قبائل « النيام نيام » في بحر الغزال خاصة على رؤساء « تمبورا » و « يمييو » صدرت الأوامر قبيل نهاية العام إلى حملة قوية بالتقدم من « واو » إلى بلاد النيام نيام أو الزاندى لفرض سلطة الحكومة عليها (١) .

ولم يكن البلجيكيون أقل نشاطاً في خلال نفس الشهر إستمر ورود التقارير عن النشاط الكونغولي في الحجاز . والواقع إن أخبار هذا النشاط كانت قد بدأت تتراعى إلى أسماع لندن منذ سبتمبر خاصة ما تعلق منها بمخطط حديد مهاجى بأسرع ما يمكن (٢) .

وبدا أن هدف هذا النشاط تحقيق خطة جريئة ، ولم تلبث أن تحققت مخاوف لندن ففي ١٤ يناير عام ١٩٠٤ وصلت برقية إلى القاهرة من الخرطوم تبلغ عن وصول ١٣٠ من الجنود والضباط الكونغوليين بقيادة « المسيو ليمير » إلى « مئولو » ولما تصدى له مدير بحر الغزال أعلن أن حملته ذات أهداف علمية وأن كان قد اعترف بأنه يقوم بمسح الأراضي المقترح تبادلها مع حاجز اللادو ، وقد أعلن عن نيته على التقدم نحو « رومبك » ، وقد قام المدير بتحذيره بأنه لا يمكن السماح بدخول حملته للأراضي السودانية دون تصريح وأنه لا بد من انسحابه (٣) .

وأوصى اللورد كرومر بتقديم الإحتجاج البروكسل لمنع مثل هذه الانتهاكات (٤) .

Corres, part LXIII, Inc. in No. 160, Findlay to Lansdowne, (١)
Nov. 28, 1903, Tel. No. 42.

Ibid., Inc. in No. 160, Cromer to Lansdowne, Sept. 21, 1903, (٢)
Tel. No. 102.

Corres, part X, Inc. in No. 8, Wingate to Cromer, Jan. 9, (٣)
1904.

Ibid., No. 8, Cromer to Lansdowne, Jan. 14, 1904, Desp. (٤)
No. 4.

وانقضى ما يقرب من الأسبوعين قبل أن تحصل لندن في ٢٥ يناير على صورة كاملة لهوقف ، وقد علم منها أن المسيو ليمير ومعه ٣ من الضباط البيض و ١٣٠ من الجنود الوطنيين و ٢٠٠٠ حمال قد وصلوا إلى مقولو وتقع على خط عرض ٦٦° شمالاً وخط طول ٥٨° ٢٩' شرقاً في ٢٥ نوفمبر قادمين رأساً من ليوبولد فيل . وقد سارع أحد المشايخ المحليين بإبلاغ مفتش المنطقة بأن جماعة من الفرنسيين والبلجيك قد وصلوا الى جهاته «مادعا «المستر بول» الى الإسراع الى مقولو للقاء ليمير الذي أعلن أن أهدافه علمية تماماً ، ولا أبلغ أنه ليس له الحق في الدخول الى بحر الغزال . أجاب على ذلك بأنه في الأرض التي قدمتها الحكومة الانجلو - مصرية بدلاً من الحاجز وأنه أرسل لمسحها وأنه يأمل في التقدم الى رومبك في ١٩ ديسمبر . فأبلغه المفتش أنه لن يسمح له بذلك وأحال الأمر للمدير الذي طلب من المسيو ليمير الإمتناع عن التقدم إنتظاراً للتعليمات . وبينما أخذت الجماعة الكونتولية في تدعيم قوتها في مقولو تقدم ليمير نفسه إلى «مهل Mehl» وهي تبعد بضعة أميال شمال مقولو في الطريق إلى رومبك ، ولما منع من الإستمرار قدم في ٢٤ ديسمبر احتجاجاً شديداً بسبب عدم السماح له بالتقدم نحو رومبك .

وفي اليوم التالي - ٢٥ ديسمبر - وصل ممثل المدير الى «مهل» حيث قابل المسيو ليمير وأبلغه شفويّاً وكتابة أن عليه أن ينسحب من السودان . وقد اعترف ليمير أن حكومة الكونغو قد أرسلت بتمته بأمر من الملك ليوبولد وأن التعليمات التي لديه هي القيام بمسح خط المياه الفاصل بين النيل والكونغو ، وأنه حتى يقوم بذلك فانه مضطر الى تتبع مجارى المياه بين الحوضين . وظل يؤكد أن حماته ذات طبيعة علمية لا سياسية . ورغم أنه وافق على التراجع إلى أراضي الكونغو كما طلب منه إلا أنه أبلغ ممثل المدير في ٢٩ ديسمبر أن نقص وسائل النقل منعه من هذا التراجع وكتب له أنه ينتظر قرار حكومته الذي كان - من الوجهة العملية - صعب الوصول (١) .

• • •

في ظل هذه الظروف الجديدة التي خلقها وجود القوات الكونتولية في الأراضي

السودانية كان على وزارة الخارجية البريطانية أن تتحرك ، وقد تحركت لندن في ثلاثة إجابات :

١ - بدأت بالإسراع بتوضيح موقفها من الإقتراحات الكونغولية التي قدمت إليها في مذكرة فان انشيد المؤرخة في ٤ ديسمبر ١٩٠٣ والتي كانت المفاوضات قد قطعت على أثرها ، وقد روى أن توضيح هذا الموقف لن يدع للكونغوليين فرصة للدعاء بأن وجودهم في بحر الغزال إنما حدث بناء على الاقتراح البريطاني بمنحهم أراضى معينة في تلك الجهات كتعويض عن الأراضى المتنازل عنها ، وبالفعل أرسل « لانسدون » مذكرة طويلة في ٢٢ فبراير إلى بروكسل لتوضيح هذا الموقف .

تحدث وزير الخارجية البريطانية في مذكرته أولاً عن إشارة فان انشيد بعدم ضرورة الحصول على موافقة البرلمان على المسألة محل البحث فذكر أن نتائج هامة للغاية ستترتب على قيام الحكومة البريطانية بالتصرف في الأراضى السودانية مما يلاقى إعترافاً حاداً من البرلمان البريطانى .

كما أنكر أن هناك أى تغير في موقف الحكومة البريطانية من مسألة التحكيم وذكر أن أهم أسباب رفض التحكيم أن المسائل محل هذا التحكيم ستؤثر في مصالح طرف ثالث هو مصر التي تم إحياء حقوقها كاملة بعد نصر أم درمان وأن معاهدة التحكيم التي يرغب فان انشيد في تطبيقها تستبعد المسائل التي تمس مصالح الطرف الثالث .

وأن الحكومة البريطانية قد قدمت عرضاً تحصل بمقتضاه الكونغو على منطقة كبيرة من الأراضى السودانية مؤجرة تأجيراً نهائياً في مقابل أن تستأنف مصر ملكيتها لحاجز اللادو . وأنه بعد عامين من المباحثات قبلت حكومة الكونغو الاقتراح ولكنها لم ترغب في تنفيذه قبل بحث مسألة كفاية التعويض بطريق التحكيم ، ولا يمكن أن ينظر لثل هذه الرغبة إلا أنها عودة لمسألة التحكيم التي رفضتها الحكومة البريطانية من قبل .

واستطرد لانسدون بأنه يرى أن السلطات السودانية تمارس حقوقها في رفضها السماح لبعثة علمية خاصة يقودها مكتشف بلجيكي بعبور بحر الغزال وأنه لحكومة

السودان أن تقرر إذا كان من الممكن السماح لمثل هذه الحملات بالهجوم إلى أراضيها دون تعريض أمن المنطقة للخطر أو التدخل في شئونها الإدارية .

وأن الحكومة البريطانية لاترى - فيما يتعلق بالوساطة - إمكان تطبيقها على الأراضي التي تقع خارج المنطقة المحدودة في المادة الأولى من معاهدة برلين . وطالما أنه لم يحدث أى تدخل في حقوق دولة الكونغو أو في الأراضي المؤجرة لها جنوب خط عرض ٥° شمالاً فإن شكوى الكونغو حتى إذا كان لها أساس لاتنحصر لهذه المادة من المعاهدة المشار إليها . وعلى ذلك فإن اقتراح الوساطة مما لا يقبله الحكومة البريطانية في ظل الظروف القائمة .

وإن مصر لم تدع - بناء على النصيحة البريطانية - العودة إلى احتلال الحاجز بالرغم من حفظ حقوقها في معاهدة ١٨٩٤ ، ولكن من ناحية أخرى فإن الحكومة البريطانية لايمكن أن تصحها بقبول ادعاءات دولة الكونغو في الأراضي التي تم إعادة تأكيد الحقوق المصرية فيها والتي لم تحتلها الحكومة الكونغولية قط .

وقدمت - بروح ودية تماماً - تقديم الاقتراح بأن تمتلك مصر منطقة صغيرة من الأراضي المحيطة بالنيل والتي ستؤول إليها على أى الأحوال في نفس الوقت الذي تعلم فيه بمنطقة كبيرة من الأراضي بصفة دائمة . وقد تم تحذير حكومة الكونغو أنه لايمكن بقاء هذا الاقتراح مطروحاً إلا لفترة محدودة بسبب ظروف القبائل المحلية ونتيجة لذلك فإن الحكومة البريطانية لاتستطيع الاستمرار في تقديم الاقتراحات بتأجير الأراضي شمال الحدود الحالية (١) .

والواقع أنه منذ منتصف يناير عام ١٩٠٤ كان العتمد البريطانى في القاهرة قد نصح حكومته بوجوب تحذير الملك ليوبولد بأن جلاء القوات السودانية عن أراضي بحر الغزال سيكون صعباً نتيجة للارتباطات التي تمت مع القبائل ، وأن هذه الارتباطات قد تم تجديدها مؤخراً نتيجة لعدم قبول المقترحات البريطانية ، وأنه بناء على ذلك لا يمكن تقديم أى اقتراح بتأجير أراضي شمال خط الحدود البلجيكي (٢) .

Corres, part X, No. 25, Lansdowne to Phipps, Feb. 22, 1904, (١)
Desp. No. 13.

Ibid., part LXIII, Inc. in No. 160, Cromer to Lansdowne, (٢)
Jan. 14, 1904, Desp. No. 5.

٢ — الاحتجاج على الوجود الكونغولي في بحر الغزال ، ففي ٢٤ فبراير طلب اللورد لانسدون من السير فيبس أن يرجو الحكومة الكونغولية بأن تطلب من المسيو ليمير الانسحاب العاجل وأن تتخذ الخطوات المناسبة لمنع تكرار مثل هذه الانتهاكات (١) .

وتقدم فيبس بالاحتجاج المذكور على الفور راجياً إصدار الأوامر المشددة لمنع مثل هذه الحملات من الدخول في أراضي السودان في المستقبل (٢) .

ولكن لم يتفاهل السفير البريطاني في بروكسل كثيراً من أثر هذه الاحتجاجات فقد رأى أنه لن يكون لها تأثير كبير إذ أعتقد أن حكومة الكونغو ترغب في صدام وذلك حتى يمكن اللجوء إلى التحكيم بمقتضى ميثاق برلين (٣) .

٣ — الضغط على المسيو ليمير واحتواء قواته بطريقة لا تسمح له بحرية الحركة ، ففي ٢٩ فبراير أبرق اللورد كرومر إلى لندن بأن حاكم عام السودان قد اقترح أن تقوم الحملة التي أرسلت إلى النيام نيام أو الزاندي بطرد المسيو ليمير وقواته إذا كانت الحكومة البريطانية راعية في ذلك أو تبقى هذه الحملة في ضواحي مفولو حتى يتحسن الموقف وقد وافق كرومر على بقاء الحملة في ضواحي مفولو وطلب عدم اللبادة بأى عمل عدواني واقترح فقط قطع طريق مواصلات ليمير ومنع الإمدادات عنه حتى تدممه هو وقواته المجاعة (٤) .

* * *

بدأت ردود فعل التحرك البريطاني في اتجاهاته المتعددة تظهر من الجانب البلجيكي منذ أواخر فبراير ، ففي ٢٩ من هذا الشهر سلم البارون فان أنفيلد إلى السفير

Corres, part LXIII, Lansdowne to Phipps, Feb. 24, 1904, (١)
Desp. No. 14.

Ibid., part X, Inc. in No. 31, Phipps to M. De Cuvelier, (٢)
Feb. 25, 1904.

Ibid., No. 29, Phipps to Lansdowne, Feb. 26, 1904, Tel. (٣)
No. 23.

Ibid., No. 32, Cromer to Lansdowne, Feb. 29, 1904, Tel. (٤)
No. 15.

البريطاني في بروكسل رده على مذكرة لانسدون وقد كرر فيها نفس الآراء التي أبدتها من قبل وهي :

١ — أن الحكومة البريطانية تستعمل مسألة الحقوق المصرية بالطريقة التي تناسبها.

٢ — أن التحكم هو الحل الوحيد السليم .

٣ — أن إنبذ الحقوق السياسية الممنوحة ١٨٩٤ إنما تم فيما يتعلق بفرنسا وحدها .

٤ — أن معاهدة ١٨٩٤ لا زالت في كامل فاعليتها .

وعندما تحدث السير فيبس عن مسألة حملة ليمير ، وأن هدفها الأساسي أصبح غير ذي موضوع ، وأنه في منطقة مثل بحر الغزال تكن احتمالات واسعة للصدام ، أجب البارون فان أتيلد أن حكومته لا تختص الصدمات المحلية أو نتائجها^(١) .

ورغم ذلك أبلغ فان أتيلد السير فيبس في ٧ مارس أنه حالما أن تم بمئة ليمير مهمتها فسوف تنسحب تلقائياً^(٢) .

ولكن يبدو أن هذا الإبلاغ من جانب الوزير الكونغولي لم يكن سوى محاولة تخدير حتى يتمكن ليمير من كسب الوقت لتدعيم قواته ، ففي اليوم التالي لهذا الإبلاغ — ٨ مارس — وصلت برقية إلى لندن من السودان عن طريق اللورد كرومر بأنه تم إرسال التعزيزات لحملة ليمير وأنها تقوم بتشديد مبان دأمة ، وقد أشار المعتمد البريطاني في القاهرة لخطورة الموقف وطلب سؤال الملك عن حقيقة نياته لاسيما أن الوقت يمر وستؤدي الأمطار إلى استعالة الاتصال بتلك الجهات^(٣) .

(١) Corres, part LXIII, Inc. in No. 160, Phipps to Lansdowne, Feb. 29, 1904, Desp. No. 24.

(٢) Ibid., Phipps to Lansdowne, March 7, 1904, Desp. No. 29.

(٣) Ibid., part X, No. 42, Cromer to Lansdowne, March 8, 1904, Tel. No. 17.

ورد اللورد لانسدون متسائلا عما إذا كان يمكن قطع الإمدادات عن المسير ليمير (١) كما أبقى للسير فييس يسأله عما إذا كان يرى ضرورة تقديم احتجاج آخر (٢) ورد السفير البريطاني في بروكسل على ذلك بالإيجاب .

وفي ١٠ مارس أبلغ كرومر اللورد لانسدون عن امكان قطع الإمدادات عن ليمير ولكنه لم يرحب بهذه الخطوة إلا كسهم أخير نتيجة لما يمكن أن تؤدي إليه من صدام . وقد ذكر اللورد لانسدون أنه في ظل الموقف القائم فالظروف تمكن البلجيكيين من تجميع قواتهم في بحر الشمال أكثر مما تمكن حكومة السودان (٣) .

كما طلب وزير الخارجية في نفس اليوم من السير فييس تقديم احتجاج آخر على ضوء الأنباء التي تأكدت عن تدعيم القوة التي يقودها ليمير وهدف هذا العمل الظاهر إلى تحويل « مغللو » إلى مركز دائم . وبالفعل ضغط السير فييس في نفس اليوم على حكومة الكونغو لتقدم الاجابة المنتظرة لمذكرة الاحتجاج التي كان قد قدمها في ٢٠ فبراير (٤) .

وقد أجابت حكومة الكونغو في ١١ مارس على طلب السير فييس بسحب حملة ليمير بلغت نظره إلى معاهدة ١٨٩٤ التي كررت أنها في كامل فاعليتها ، وطادت تكرر تأكيدها أنها على استعداد للتفاوض في الأمر .

وعندما طلب رأى كرومر في الرد على الحكومة الكونغولية في ١٢ مارس - اجاب بأن أفضل طريق هو التمسك بالحقوق المصرية التي جاءت في معاهدة ١٨٩٢ كما ذكر أن عدم تنفيذ المادة الثالثة من المعاهدة يبطلها برمتها (وهي المادة المتعلقة بتأجير شريط من الأرض بين بحيرتي ألبرت وتنجانيقا إلى بريطانيا) ، وأوصى باستمرار الضغط على الملك ليوبولد حتى يتم سحب حملة ليمير (٥) .

Corres, part X, No. 43, Lansdowne to Cromer, March 9, 1904, Tel. No. 11. (١)

Ibid., part LXIII, Inc. in No. 160, Lansdowne to Phipps, March 9, 1904, Tel. No. 19. (٢)

Ibid., part X, No. 46, Cromer to Lansdowne, March 10, 1904, Tel. No. 18. (٣)

Ibid., No. 47, Lansdowne to Phipps, March 10, 1904, Desp. No. 1. (٤)

Ibid., No. 53, Cromer to Lansdowne, March 12, 1904, Tel. No. 21. (٥)

وفي خلال الشهر الذي امتد من منتصف مارس حتى منتصف أبريل بلغت لعبة الشد والجذب أقصاها ، فبينما أخذ ممثلو ليوبولد يقدمون وعوداً غامضة عن قرب الإنسحاب أخذ الضغط البريطاني يتزايد يوماً بعد آخر بطلب تنفيذ هذه الوعود حتى رضخ الكونتغوليون أخيراً وتمحلت الوعود الغامضة إلى تعهد كتابي صريح حصلت عليه السفارة البريطانية في بروكسل في ١٧ أبريل سنة ١٩٠٤ ، وتم تنفيذه خلال الشهر التالي .

وقد بدت أول استجابة من الجانب الكونتغولي للإنسحاب عندما أبلغ المسيو دى كوفليه السير فيبس في ١٢ مارس أثناء المحادثات التي جرت حول إنسحاب ليمير أن الصعوبة الوحيدة في صدور أمر الإنسحاب أن مثل هذا الأمر سيحمل إعتراضاً من الكونتغو بأنه ليس لها حق في الأراضي المؤجرة وطلب منه — بصورة غير رسمية — تأكيداً بأنه لن ينظر إلى المسألة مثل هذه النظرة ولكن رفض السير فيبس تقديم مثل هذا التأكيد^(١) .

وفي لقاء بين الرجلين في اليوم التالي — ١٣ مارس — بدأ الموقف يتضح أكثر ، فقد عاد الممثل الكونتغولي يؤكد إنسحاب ليمير حالما تستكمل بعثته عملها وإن كان لم يستطع أن يفسر الاستعدادات التي يقوم بها رجاله من أجل إقامة طوية في مفولو^(٢) . كما أكد أن حكومته غير مستعدة أن تقدم تمهداً مكتوباً بدم حدوث ذلك في المستقبل^(٣) .

* * *

وتتوقف هنا لبرهة فليس فيها تفسيراً لموقف ليوبولد باستعداده لسحب حملة ليمير وسؤال يلح علينا عن ماهية الأسباب التي دعت إلى ذلك ؟
الواقع أن تفسيرين يتدافعان لدينا في هذا الصدد :

(١) Corres, part LXIII, Inc. in No. 160, Phipps to Lansdowne, March 12, 1904, Tel. No. 32.

(٢) Ibid., part X, No. 62, Phipps to Lansdowne, March 13, 1904, Desp. No. 4.

(٣) Ibid., No. 62A, Phipps to Lansdowne, March 13, 1904, Tel. No. 33A.

الأول : أن الحملة كما ادعى قائدها منذ البداية مجرد « بعثة طبوغرافية » لا تلبث أن تنسحب بعد إتمام مهمتها .

الثاني : وهو التفسير الأكثر منطقية والذي أكدته الأحداث فيما بعد بأن « صاحب الكونغو » رأى أن صداماً في « مفولو » لن يكون له الأثر المطلوب بالجوء إلى التحكيم ، وذلك لوقوع هذه البقعة شمال خط عرض ٥° شمالاً ، وهو الخط الذي حدده ميثاق برلين ١٨٨٥ لدولة الكونغو الحرة بأنه يجب « التحكيم » في الخلافات التي تحدث وراءه وهو ما أشارت إليه مذكرة اللورد لانسدون المؤرخة في ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٤ .

ومما يؤكد هذا التفسير أن الكونغوليين بعد انسحابهم من « مفولو » ما لبثوا أن عادوا لاحتلال مراكز سودانية جنوب خط عرض ٥° شمالاً في مرحلة تالية من مراحل الصراع .

ومن ثم لم يكن أمام ليوبولد سوى الانسحاب وإن كان قد حاول إحراز أى كسب قبل إتمامه فتارة يطلب من البريطانيين أن يعترفوا بأن هذا الانسحاب لا يعنى عدم أحقيته في الأراضي موضع النزاع ، وتارة أخرى يرفض تقديم أى تمهد مكتوب بعدم حدوث ذلك في المستقبل .

كما أن هذا الانسحاب تم بتباطؤ شديد بأمل فرصة في إحداث ثغرة في الحائط الإنجليزي يحرز منه كسباً ، ويجذبنا هذا إلى العودة لتتبع المناقشات التي دارت حول الموقف وقتها إذ يظهر ذلك أن ليوبولد كاد يحقق بغيته .

فهذا التباطؤ دعا البريطانيين في البداية إلى التفكير في عملية تجويع حملة ليير ، ولكن قائد القوة التي كانت تراقب ليير كتب بأن مثل هذا الأسلوب سيستغرق وقتاً طويلاً ونصح بطرده بالهــوة . ورأى اللورد كرومر أن يحدد البلجيكيون موعداً لانسحابهم وحذر من النتائج الخطيرة التي ستترتب على تأخير هذا الانسحاب .

وبناء على ذلك أبلغ اللورد لانسدون السير فييس في ٦ أبريل أن الموقف لم يتغير في « مفولو » وأن عليه إبلاغ السيو كوفليه بأنه إذا كانت التعليمات لم تصل

إلى ليمير بالانسحاب فعلى سلطات الكونغو أن تحدد أقصى موعد يمكن أن تصل فيه هذه التعليمات . كما طلب من السير فييس أن يؤكد أن الموقف سيصبح خطيراً للغاية إذا لم يتم انسحاب سريع^(١) . .

ولما تقد « فييس » التعليمات الرسالة اليه وأبلغ دى كوفليه بهارد عليه هذا مؤكداً أن الحملة تنسحب جنوباً وإن كان قد ذكر أنه سيمود للملك فيما يتعلق بتحديد ميعاد لخروج ليمير من أراضي السودان^(٢) .

واستمر التباطؤ الكونغولى وتزايد الإلحاح البريطانى ففى ١١ أبريل أرسل اللورد كرومر برقية من حاكم عام السودان يلح فيها بأن تسارع سلطات بروكسل بإرسال تعليماتها برقية عن طريق النيل حيث يزداد تعقيداً^(٣) .

وبناء على طلب كرومر هذا قدم السير فييس مذكرة فى اليوم التالى — ١٣ أبريل — للحكومة الكونغولية أشار فيها إلى أنه رغم التأكيدات التى صدرت له إلا أن ليمير لم ينسحب بعد ، وأنه بناء على ذلك يعتقد أن السيوليمير قد عدل فى التعليمات الصادرة له ومن ثم فهو يطلب إعادة صدور هذه التعليمات حفاظاً على سلامة الحملة ، وأيضاً سلامة للديرية . وقد أعادت المذكرة ما كان قد تم بين الحكومتين فى الموضوع وأشارت إلى أخطار الموقف وسألت الإبراق بالتعليمات رأساً إلى السيوليمير عن طريق النيل^(٤) .

ولما لم تحصل الخارجية البريطانية على رد سريع لمذكرة فييس الأخيرة أبرق لانسدون إلى كرومر فى ١٥ أبريل يطلب منه رأيه فى الخطوة التالية إذا رفضت الحكومة الكونغولية سحب ليمير ، ونبهه إلى أنه لا جدوى من التهديد إذا لم يكن هناك نية لتنفيذه ، ولما رأى أنه من الضرورى التأكد من التفوق العسكرى الذى

Corres, part X, No. 73, Lansdowne to Phipps, April 6, 1904, (١)
Tel. No. 29.

Ibid., part LXIII, Inc. No. 160, Phipps to Lansdowne, April 11, 1904, Tel. No. 38. (٢)

Corres, part X, No. 79, Cromer to Lansdowne, April 12, 1904, Tel. No. 42. (٣)

Ibid., part LXIII, Inc. in No. 160, Phipps to Lansdowne, April 13, 1904, Tel. No. 39. (٤)

سيحتاج إلى مزيد من الإمدادات وتكون النتيجة صداماً لن يمكن معه تجنب التحكيم كما رأى أن هناك حلاً آخر طويل الأجل بالاستمرار في تجويع ليمير مع ممارسة الضغط السياسي في نفس الوقت (١) .

وبينما كان المعتمد البريطاني في القاهرة يمد رأيه في مذكرة لانسدون الأخيرة التقى السفير البريطاني في بروكسل بالمسيو دي كوفليه في ١٨ أبريل ، وقد اتسم رد الأخير « بالبرود » فمع تأكيده قرب إنسحاب ليمير كتابة ، إلا أنه أضاف أن الملك لن يصدر تعليمات جديدة (٢) .

وتزايدت الشكوك أكثر وأكثر حول موقف الكونتوليين ففي تلك الأثناء أرسل وينجت مراسلتين إلى كرومر عن الموقف في بحر الغزال جاء في الأولى أنه قد حصل على كتاب مرسل إلى المسيو ليمير من حكومة الكونتغو عن طريق حاكم اللادو جاء فيه ما يعنى أن عليه - أى ليمير - البقاء حيث هو . ورأى حاكم عام السودان بناء على هذا تزايد احتمالات الصدام وطالب بمزيد من الضغط بهدف سحب ليمير .

أما الكتاب الثانى فقد أرفق به السير وينجت تقرير قائد القوة التي ترأب ليمير والتي ذكر أن البلجيكيين لا يبدون أى علامة تدل على نية انسحابهم ، بالمعكس فقد تم تعزيز قواتهم وجموا كميات كبيرة من الإمدادات كما أنهم نجحوا في التقرب إلى الأهالى بشراء حاجياتهم بأثمان مرتفعة (٣) .

وفي ظل هذا الجو أجاب كرومر على اللورد لانسدون في ١٩ أبريل فذكر أنه استشار السرदार ، وأنه يرى أولاً انتظار رد الملك ، أما إذا كان هذا الرد غير مرض فعلى الحكومة البريطانية أن تقرر الموافقة أو عدم الموافقة على التحكيم ، وقد رأى أن البديل الوحيد للتحكيم هو القوة التي قد تؤدي إلى شن حرب في حاجز

(١) Corres, part X, No. 85, Lansdowne to Cromer, April 15, 1904, Tel. No. 31.

(٢) Ibid., No. 90, Phipps to Lansdowne, April 18, 1904, Desp. No. 7.

(٣) Ibid., No. 99, Cromer to Lansdowne, April 16, 1904, Desp. No. 41.

اللاذو وإلى استدعاء الاحتياطى المصرى وإلى زيادة الحماية البريطانية . أما مسألة قطع الإمدادات عن ليمير فهمى مسألة طويلة المدى . وإن كان قد رأى أنه لا يمكن البدء فى أى عمليات عسكرية قبل أكتوبر وأنه فى تلك الفترة ستمسك قوة بين مفولو والحدود لتحفظ الحقوق المصرية ولكنها لن تقطع الإمدادات . وحذر المعتمد البريطانى فى القاهرة من أن « مركزنا فى السودان سيتعرض للحرع الشديد إذا فشلنا فى إخراج ليمير بسبب التحكيم ، أو أى سبب آخر » (١) .

وهكذا نرى أن تباطؤ سحب ليمير قد أدى إلى أن يطرح المعتمد البريطانى فى القاهرة حل اللجوء إلى التحكيم كأحد حلين للموقف إلا أن حكومة الكونتو ما لبنت نفسها أن تبرعت بحل الموقف لوزارة الخارجية البريطانية وذلك حين حصلت السفارة البريطانية فى بروكسل على أول مذكرة رسمية من هذه الحكومة عن تأكيد انسحاب ليمير وعن ميعاد هذا الانسحاب الذى تمحدد بعد إتمام مهمته فى مايو أو يونيه (٢) .

ورغم التأكد الكونتوفولى فى مذكرة ٢٠ أبريل إلا أن المقلق كان يمسك بتلابيب حاكم عام السودان الذى أبرق فى أوائل مايو إلى كرومر بأنه سوف يشمر بالثقة إذا ما أوضحت الحكومة البريطانية للملك ليوبولد بأنه إذا لم يتم انسحاب ليمير فإنه سوف تستعمل القوة لتحقيق هذا الانسحاب . وأنه فى حالة ضرورة القيام بعمليات عسكرية فلا بد من ارسال لواءين من الجنود البريطانيين وبطارية مدفعية كامدادات ضرورية وذكر الحكومة البريطانية أنه فى حالة رفض بروكسل لطلب انسحاب ليمير فإن ذلك يعنى حقه فى الوجود فى تلك الجهات وهذه سابقة خطيرة للغاية . ثم اقترح أخيراً أن تطلب الحكومة البريطانية التعويض المناسب من الكونتو عما ستتكلفه السودان من جراء العمليات المقترحة .

وأجاب اللورد كرومر على كل ذلك بأن هناك اعتراضات هامة على إرسال إمدادات بريطانية قوية إلى السودان وذكر للحاكم العام أنه إذا كان ثمة

Ibid., No. 93, Cromer to Lansdowne, April 19, 1904, Tel. (١)

Ibid., No. 94, Sir B. Boothby to Lansdowne, April 20, 1904, (٢)

Desp. No. 8.

اختيار بين الحرب والتحكيم فإن الحكومة البريطانية ستجد نفسها مضطرة لقبول
الحل الأخير .

ورد وينجت على ذلك على ضوء اعتبارات معينة عرضها وهي :

١ - أن العمليات العسكرية المزمعة ضد النيام نيام لا يمكن تنفيذها قبل
١ أكتوبر .

٢ - أن استبقاء القوات العسكرية في بحر الغزال سيؤدي إلى استنزاف مبالغ
كبيرة كما أنه ضار للغاية بصحة أفرادها .

٣ - أن المواصلات مع المراكز القائمة ستكون مستحيلة خلال موسم المطر .

٤ - أن مركزة القوات في تلك الأثناء سيؤدي إلى التدخل في شئون الإدارة
المحلية للمديرية .

٥ - أن الأمطار سوف تشل التحركات البلجيكية بدورها .

وبناء على ذلك فقد اقترح سحب القوات التي لاحتاجة لها في المديرية .

ورد للورد كرومر على ذلك موافقاً على القرار المذكور وإن أبدى أسفه نتيجة
الاضطرار لاتخاذ هذا الإجراء قبل إنسحاب ليمير .

وقد أبلغ لانسدون السير فيبس بانسحاب القوات السودانية من بحر الغزال ،
وطالبه بالاستمرار في محادثاته مع حكومة الكونغو لتنفيذها وعدها بسحب حملة
ليمير من الأراضي السودانية^(١) في نفس الوقت الذي أرسل فيه إلى كرومر يبلغه
بموافقته الكاملة على رأيه بالموافقة على هذا الانسحاب^(٢) .

وفي اللقاء الذي تم في أوائل يونيو بين السفير البريطاني في بروكسل ، ويمثل
حكومة الكونغو ألح الأول على تنفيذ وعد الإنسحاب الذي كان قد حصل

Corres, part LXIII, Inc. in No. 160, Lansdowne to Phipps, (١)
May 11, 1904, Tel. No. 40.

Corres, part X, No. 108, Lansdowne to Cromer, May 13, 1904. (٢)

عليه . وأجاب السيودى كوفليه على ذلك أن الوعد في طريق التنفيذ وإن ظل مصمماً على أن من حق الموظفين الكونتوليين استمرار الدخول في بحر الغزال طبقاً لاتفاقية ١٨٩٤ (١) .

ولم يكن أمام البريطانيين بعد ذلك سوى الاستمرار في ضغطهم الدبلوماسى ، وتنسبهم لأخبار انسحاب ليمير ، وقد حصل السفير البريطانى في بروكسل قبل نهاية سبتمبر ١٩٠٤ على تأكيدات محددة بانسحاب ليمير وإن ظل من غير المعلوم هل تم هذا الانسحاب أم لا لأن طريق الاتصال الوحيد مع بحر الغزال وقتذاك هو طريق الكونتو ، وكان الاتصال بواسطته يستغرق وقتاً طويلاً ، ومن ثم لم يكن من المنتظر وصول أخبار مؤكدة عن هذا الطريق قبل نهاية أكتوبر (٢) .

ولكن تأكيد انسحاب ليمير ما لبث أن وصل عن طريق النيل في أواخر سبتمبر إذ علمت حكومة السودان عن طريق مراكزها في بحر الغزال أنه قد تم انسحاب ليمير والجللاء عن مفولوا خلال منتصف أغسطس (٣) . وبذلك انتهت المرحلة الأولى من مراحل « احتمالات الصدام » .

* * *

لم يمنح ليوبولد وزارة الخارجية البريطانية فرصة تهادياً فيها خلال انسحاب حملة ليمير ، أو في أعقاب هذا الانسحاب .

ففي هذا الوقت كان قد نشر تقرير كرومر السنوى عن السودان وقد جاء فيه إشارات واضحة إلى إمكان حدوث تغييرات في حدود السودان مع الكونتو (٤) ، كما جاء في مكان آخر أن اتفاقاً قد تم مع سلطات الكونتو بشأن الحدود الشمالية لحاجز اللادو التي تقطع النيل (٥) .

Corres, part LXIII, Inc. in No. 160, Phipps to Lansdowne, June 4, 1904, Tel. No. 63. (١)

Ibid., Phipps to Lansdowne, Sept. 22, 1904, Tel. No. 91. (٢)

Ibid., Findlay to Lansdowne, Sept. 27, 1904, Tel. No. 86. (٣)

Annual Report, 1904, p. 1. (٤)

Annual Report, 1904, p. 87. (٥)

وبناء على تحريض الملك البلجيكي احتجت شركة «أفريقيا الإستوائية البريطانية» و «أفريقيا الأنجلو - بلجيكية» على احتمال مثل هذه الاتفاقات أشد الاحتجاج وذكرنا اللورد لانسدون بوعده بإبلاغهما بأى اتفاق قد يعقد مع دولة الكونغو ويؤثر على الحقوق والامتيازات التي منحتها هذه الدولة للشركتين .

وأشارتا في احتجاجهما إلى أنه على الرغم من أن الامتيازات الممنوحة لهما في الأراضى التي أجزتها الحكومة البريطانية للملك ليوبولد في معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ تجارية تماماً وليس لها أى صبغة سياسية أو إدارية فإن أى تغيير في الوضع السياسى لتلك الأراضى قد يؤثر أشد التأثير على مراكز الشركتين ومناطق عملهما في المستقبل^(١) .

ولم تكتمف الشركتان بمخاطبات الاحتجاج بل إنهما أخذتا تبحثان عن مفررة للنفاذ منها إلى الأراضى السودانية ، وبالفعل أرسلت « شركة أفريقيا الأنجلو - بلجيكية » مندوباً لها هو « السيو دالزيل H.D. Dalziel » ليحصل على العلاج والمطاط من مديرية بحر الغزال ، وبدأ الرجل نشاطه من مركز بلجيكي صغير هو : « بوفى Bufi » ، وذلك دون إذن من حكومة السودان ، ولما وجده رجال هذه الحكومة فى المنطقة أمروه بمغادرتها على الفور^(٢) .

ورغم إنصياح « دالزيل » لطلب السلطات السودانية إلا أنه سجل احتجاج شركته على عدم السماح له بممارسة نشاطه التجارى فى المنطقة مما دعا الحكومة البريطانية إلى القيام بتحذير الشركة من العودة لإرسال أى مندوبين تجاريين لها للمديرية السودانية حتى تنتهى المفاوضات الجارية مع دولة الكونغو^(٣) .

ورد « السير جريفن Lapel Griffin » رئيس مجالس إدارة الشركة على ذلك التحذير بأنه ليس للامتيازات التي حصلت عليها شركته أى طبيعة سياسية ، وأن

(١) Corres, part X, No. 106, Anglo-Belgian Africa Co. and British Tropical Africa Co. to Lansdowne, May 10, 1904.

(٢) Ibid., No. 136, Cromer to Lansdowne, June 15, 1904.

(٣) Ibid., No. 139, Foreign Office to Anglo-Belgian Africa Co., July 1, 1904.

أهدافها تجارية ، وتجارية فقط ، وأعلن أن خسارة فادحة قد نزلت بالشركة نتيجة لإبعاد المسيو دالزيل من بحر الغزال ومنعه من التجارة . وأعرب عن أمله أن يسمح لشركته بحرية التجارة في بحر الغزال وذلك حتى يتم التوصل إلى اتفاق بين الحكومة البريطانية والملك ليوبولد (١) .

وردت وزارة الخارجية البريطانية على السير جريفن برفض طلبه بالسماح بحرية التجارة في بحر الغزال حتى يتم التوصل إلى اتفاق مع الملك ليوبولد ، وعادت تكرر تحذيراتها بعدم القيام بمحاولات أخرى شبيهة بتلك التي قام بها دالزيل (٢) .

* * *

لا تنتهى محاولات الشركات البريطانية حتى تنقضي قبل نهاية الشهر نفسه -- يولييه - الأخبار بقيام البلجيكي ببناء خط من التحصينات في حاجز اللادو وبتطوير الأجهزة الإدارية والقضائية فيه (٣) .

ورغم أن السلطات البريطانية في القاهرة أبدت تشككها في قيمة هذه الأخبار التي صدرت عن السفارة البريطانية في بروكسل (٤) ، إلا أن الإشاعات عادت تتواتر خلال فبراير من العام التالي - ١٩٠٥ - عن بناء التحصينات في حاجز اللادو وعلى طول الحدود السودانية (٥) .

ولم يمض وقت طويل حتى تأكدت أنباء بعودة البلجيكي لاقتحام بحر الغزال عندما أبرق الكولونل هنرى ممثل الحاكم العام في السودان في أوائل مارس لكرومر يبلغه عن وجود هؤلاء في مركز غرب « مريدى » ، وآخر على نهر « الزهل Ruhl » ، وكان مع رجال المركز الأخير أحد مدافع الميدان ، وقد طلب قائد القوة السودانية من قائد المركز الأول الانسحاب بعد أن أوضح له أنه في أرض سودانية ،

Corres, part LXIII, Inc. in No. 160, Sir Lapel Griffin to Foreign Office, July 1, 1904. (١)

Ibid., Gorst to Sir Lapel Griffin, July 9, 1904. (٢)

Ibid., Phipps to Lansdowne, Aug. 22, 1904, Tel. No. 13. (٣)

Ibid., Findlay to Lansdowne, Sept. 22, 1904, Desp. No. 104. (٤)

Ibid., Phipps to Lansdowne, Feb. 15, 1905, Tel. No. 11. (٥)

ولكن هذا رفض تنفيذ ذلك الطلب دون تعليمات من السيو ليمير الذي لم يكن معروفاً مكانه بالضبط ، وذكر أنه مجرد قسم من بعثة ذات طبيعة جغرافية ، ومن ثم لم يكن هناك حل سوى تحذيره بعدم الاستمرار في التقدم غرباً .

وبدخول قوات « ليمير » مرة أخرى إلى الأراضي السودانية تدخل الأزمة في مرحلتها الثانية — الأكثر حدة — التي وصل فيها الجانبان إلى حافة الصدام فعلاً ، وقد بادر كرومر فأرسل إلى لندن يبلغ بهذه الأخبار وحث وزير الخارجية البريطانية على الاحتجاج بشدة لدى بروكسل ، والمطالبة بالانسحاب من هذه المراكز^(١) .

وبناء على مطلب للتعهد البريطاني أرسل اللورد لانسدون تعليماته إلى السفارة البريطانية في بروكسل بتقديم الاحتجاجات اللازمة ، وطلب انسحاب القوات الكونغولية الموجودة في بحر الغزال^(٢) ، وبالفعل تقدم « السير بوثنباي » بالمذكرة المطلوبة وإن كان للسيو دي كوفليه ممثل حكومة الكونغو في بروكسل قد ذكر أنه لن يمكن البت في أي إجراء قبل عودة الملك من رحلة كان بها خارج البلاد^(٣) .

وعلى أرض النزاع كانت تبذل الجهود لتحقيق انسحاب القوات الكونغولية عملياً ، فقد أرسل قائد المركز السوداني في « واو » رسالة إلى ليمير في ٣ يناير طلب منه فيها الانسحاب من الأراضي الواقعة تحت الحكم المصري — الإنجليزي ، فرد ليمير على ذلك بأن حكومته قد كلفته بالقيام بعمليات المسح في الأراضي المؤجرة لدولة الكونغو بمقتضى معاهدة ١٨٩٤ التي لم تلغ أبداً ، وأكد أن جميع المراكز التي أقيمت على طول خط التقسيم بين النيل والكونغو تقع جميعها جنوب خط عرض ٥° شمالاً جنوب الحدود الشمالية لحوض الكونغو كما تشير معاهدة برلين^(٤) .

والواقع أن ليمير كان قد أرسل خلال هذا الشهر — يناير — يسأل رؤسائه

(١) Corres, part LXIII, No. 49, Cromer to Lansdowne, March 8, 1905.

(٢) Ibid., No. 52, Lansdowne to Boothby, March 9, 1905, Tel. No. 7.

(٣) Ibid., Inc. in No. 62, Boothby to De Cuvelier, March 9, 1905.

(٤) Ibid., No. 66, Cromer to Lansdowne, March 13, 1905, Desp. No. 7.

عما إذا كان سيقاوم في حالة الهجوم عليه ، وقد أحيل هذا التساؤل لليوبولد شخصياً
الذى أجاب عليه بالإيجاب^(١) .

وقد رد قائد واو طي إجابة ليمير بأنه لا يمكن الاعتراف بأى حدود أخرى
سوى تلك التى تتفق مع خط تقسيم المياه بين النيسل والكونغو كحدود جنوبية
للسودان .

وأرسل قائد المركز السودانى فحوى هذه الاتصالات لممثل الحاكم العام فى
الخرطوم الذى طيرها للمعمد البريطانى فى القاهرة الذى أرسلها بدوره إلى لندن
مع طلب باستمرار الضغط على حكومة الكونغو لتحقيق الانسحاب العاجل^(٢) ،
وبالفعل عاد ممثل السفير البريطانى فى بروكسل يطالب بالانسحاب السريع للقوات
الكونغولية من الأراضى السودانية^(٣) .

ولم ينتظر السير بوثنباى طويلاً ليحصل على رد الحكومة الكونغولية الذى
كشف عن خطتها ، فقد جاء فى هذا الرد أن السيوليمير قد أقام مراكزه فى نطاق
الحقوق الممنوحة بمقتضى معاهدة ١٨٩٤ ، ورغم ذلك فإنها مجرد مراكز مسح
جغرافى وليس لها أى أهمية سياسية ، كما أشار إلى أن هذه المراكز جنوب خط عرض
٥° شمالاً ، وفى الختام أكدت المذكورة الاستعداد الكونغولى للمفاوضة وإما الوساطة
طبقاً للمادة ١٢ من ميثاق برلين^(٤) .

وأحسن ليوبولد أنه قد حاصر بذلك الحكومة البريطانية بين العودة للمفاوضة
والرضوخ لشروطه ، أو التحكيم وهو ما نجحت هذه الحكومة من تجنبه خلال
الرحلة السابقة ، وبالفعل أرسل لانسدون إلى كرومر يستشير فى إمكان قبول هذا
الحل المقترح بالوساطة^(٥) ، وإن لم يمنع هذا استمرار الاتصال بالسلطات

Sanderson, G.N., op. cit., p. 63. (١)

Corres, prat LXIII, No. 66, Cromer to Lansdowne, March 13, 1905, Desp. No. 7. (٢)

Ibid., No. 69, Lansdowne to Boothby, March 14, 1905, Tel. No. 9. (٣)

Ibid., Inc. in No. 160, Boothby to Lansdowne, March 16, 1905, Desp. No. 30. (٤)

Ibid., No. 73, Lansdowne to Cromer, March 17, 1905, Tel. No. 15. (٥)

الكونتولية ومحاولة إقناعها بالانسحاب ، وقد ألتقى السير بوثباى فعلا بالمسيو دى كوفليه وعاد لتذكيره بمقوق مصر للنصوص عليها فى ملاحق معاهدة فى ١٨٩٤ ، وإن ما تفعله بريطانيا ايس إلا تنفيذاً لما جاء فى هذه الملاحق (١).

وفى الوقت الذى كان كرومر يعد فيه رده على لانسدون بشأن قبول الوساطة أو التحكيم فى الأزمة ، والذى تضمن الرفض الكامل لهذه الفكرة كانت الأحداث تجرى على أرض للمنطقة محل النزاع بسرعة أكبر من تلك التى تجرى بها فى نطاق الاتصالات الدبلوماسية إذ نجح ليمير فى تأسيس مراكز ثلاثة أخرى على نهر « سوى Sueh » اكتشفها « الميجور بولنوا » قائد الحملة التى كانت قد أرسلتها حكومة السودان لمنطقة يميمو ، وهى من الحملات الدورية التى ظلت سلطات الخرطوم ترسلها إلى تلك الجهات الجنوبية بهدف بسط سلطانها عليها وإقامة مراكز حكومية فيها .

وقد رأى للمتعمد البريطانى فى القاهرة أن وجود البلجيك فى تلك الجهات سيؤدى إلى إضعاف نفوذ حكومة السودان فيها ، كما سيعرقل تنظيم إدارتها ، وعبر عن رأيه بضرورة استمرار الضغط الدبلوماسى على حكومة الكونتوتو دون اللجوء إلى التحكيم (٢).

وحتى تنتهى الاتصالات الدبلوماسية بين لندن وبروكسل خطت السلطات المحلية السودانية خطوة هامة بأن تقدم بولنوا للقاء ليمير مطالباً بالانسحاب فرد عليه الأخير بنفس الحجج المتعلقة بمعاهدة ١٨٩٤ ، وادعى أنه قد تقدم خلال عام ١٩٠٢ فى بحر النزاع حتى خط عرض ٣٠° ٥٦' ولما أوقف تراجع إلى جنوب خط عرض ٥° شمالاً ، أى فى المنطقة الخاضعة لمعاهدة برلين ، على أساس أن حقوق دولة الكونتوتوقيا بما لا يقبل الجدل ، وطلب من مدير بحر النزاع العودة إلى المواد من ١-١٢ من المعاهدة المذكورة .

وأكد أنه لا يستطيع التراجع دون أوامر من حكومته ، وذكر أن التعليمات التى

Corres. Part LXIII, No. 72, Boothby to Lansdowne, March 17, 1905, Desp. No. 31. (١)

Ibid., No. 76, Cromer to Lansdowne, March 20, 1905, Desp. No. 31. (٢)

جاءته من بروكسل تضمنت تكليفه بالقيام بهذا العمل ، وإن كافة ما قام به قوبل بالموافقة التامة في العاصمة البلجيكية ، ومن ثم فهو يعتبر نفسه الممثل المهلى لحكومة الكونغو (١) .

ولما اتضح إصرار البلجيكي على البقاء عمل « بولنوا » على تجميد الموقف « باتفاقية تعايش Modus Vivendi » وقمها مع ليبير ، وتكون من ثلاث نقاط رئيسية :

١ — أن يستمر الوضع القائم كما هو .

٢ — أن تدير حكومة السودان الأراضي المتنازع عليها .

٣ — أن تحتفظ بعثة ليبير بجزء من الأهداف عملية فقط .

وعندما أبلغ كرومر لندن بهذه التطورات أرفق بها رأى الحاكم العام الذي طالب بالوصول إلى اتفاق سلمي بأسرع ما يمكن وإلا قد ينتج من استمرار الموقف على ما هو عليه خطر فقدان الرجال والمال إذ سيكون مضطراً للاحتفاظ بقوة تتراوح بين ٦٠٠ ، ٧٠٠ رجل في بلاد غير هامة في فصل للطير .

أما كرومر نفسه فقد رأى أن البلجيكي سوف يذعنون في النهاية إذا ما استمرت الحكومة البريطانية في ضغطها الدبلوماسي عليهم دون اللجوء إلى الوساطة وأهرب عن ثقته الكاملة بأن البلجيكي لن يحاولوا مزيداً من التقدم (٢) .

والواقع أنه كان لهذه الثقة مبررها خاصة بعد أن أرسل ممثل القنصل البريطاني في بوما « المستر نيتنجيل » يذكر أن الأخبار قد وصلت إليه بما يفيد أن عملية بناء التحصينات على طول حدود الكونغو الشرقية والشمالية الشرقية قد توقفت (٣) .

* * *

(١) Corres, Part LXIII, No. 94, Cromer to Lansdowne, April 4, 1905, Tel. No. 36.

(٢) Ibid., Inc. in No. 160, Cromer to Lansdowne, April 21, 1905, Desp. No. 41.

(٣) Ibid., Inc. in No. 160, Nightingale to Lansdowne, March 6, 1905.

وفي أواخر مارس كان كرومر مشغولاً بكتابة مذكرة طويلة قلب فيها الموقف على مختلف جوانبه ، وكانت أم المشاكل التي عالجها في المذكرة :

١ - مسألة المراكز البلجيكية التي أقيمت في بحر الغزال .

٢ - الاقتراح الذي كان قد تقدم به المستر «دورمان Dorman» في ٧ مارس بإنشاء شركة باسم « شركة ملاحية تطوير أعلى النيل The Upper Nile Navigation and Development Co. » يساهم فيها ملك البلجيك لتدير الملاحية في أعلى النيل على أن يكون لها منفذ على النيل ومراكز تجارية فيه^(١).

وقد رأى اللتعمد البريطاني أن المشكلتين مرتبطتان فقد استهدف البلجيك من تقديم الاقتراح الأخير :

(أ) الحصول على تسهيلات تجارية .

(ب) إعادة فتح باب المفاوضات الذي كان قد أغلق في العام السابق .

(ج) استعمال « التحكيم » بشأن الإدعاءات الكونتولية على الأراضي الواقعة جنوب خط عرض ٥° شمالاً بهدف إثارة مسألة كل الأراضي المؤجرة بمقتضى معاهدة ١٨٩٤ .

* * *

وقد استرسل كرومر في بحث النقطة الأولى المتعلقة بإقامة السيول لبيير للدراكر الكونتولية في الأراضي السودانية ، وقد اختلف في رأيه مع تأكيدات لبيير بأن بتمته « جماعة كسفية ذات طبيعة علمية » ، ورأى أنها حملة عسكرية على قدر من القوة والأهمية ، وأن قائدها قد اختار مراكزه بعناية فائقة .

وخرج اللتعمد البريطاني في القاهرة من ذلك بأن الحملة بهذه الصورة تصبغ عملاً سياسياً وانحياً لا سيما أن وجودها في الأراضي السودانية قد أدى إلى معارك

(١) Corres, part LXIII, Dorman to Foreign Office, March 7, 1905.

خطيرة مع القبائل التي تعيش فيها .. هذا من ناحية .. وإلى تفتيت ولاء هذه القبائل من ناحية أخرى مما أدى إلى نشوء صعوبات بالغة نحو إقامة للمراكز الحكومية في مناطق « النيام نيام » والتي بدت سهلة إلى حد كبير بعد وفاة « عيميو » زعيم تلك القبائل .

وبعد أن حدد كرومر طبيعة الوجود الكونغولي السياسية في بحر الغزال ذكر أن المسويدى كوفيليه والمسوي ليمير يعتمدان في تبرير شرعية هذا الوجود على :

١ - معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ .

٢ - الميثاق العام لمعاهدة برلين ١٨٨٤ .

ولما كانت المسألة الأولى قد أشعبت بحثاً فقد انتقل رأساً إلى المسألة الثانية ، فذكر أن البند الذي يعتمدون عليه في الميثاق العام لمعاهدة برلين يتعلق بحرية التجارة التي كفأت بمقتضاه في الأراضي الواسعة التي تشغلها الدولة الحرة ، ولكن حكومة الكونغو نفسها قد تجاهلت هذا البند حين احتكرت تجارة المطاط ثم غيره من فروع التجارة الأخرى ، وعلى ذلك فلا يمكن لهذه الحكومة أن تتمتع بمزايا المادة الثانية عشر من الميثاق المذكور ، وإجبار البريطانيين على قبول الوساطة .

وبعد تنفيذ حق الكونغو في اللجوء إلى الوساطة أو التحكيم دافع المعتمد البريطاني الوجود الكونغولي في بحر الغزال بأنه « وجود عدواني » إذ أنه يمثل في « حملة عسكرية بنت القلاع وقتلت ثلاثمائة من الأهالي ممن تحت إدارة حكومة السودان » ، وخرج من ذلك بأن هذا الوجود يمثل « حالة حرب » .

وبناء على ذلك فقد رأى كرومر إمكان التخلص من ليمير بتجميع القوات السودانية بقيادة « اليجور بولنوا » في الأراضي المجاورة لمراكزه وتحذيره ، وإن لم يتم انسحابه في يوم معين فسوف يتم إجباره على ذلك بالقوة ، وإن رأى عدم ضرورة القيام بهذا العمل قبل سبر غور حقيقة تلك التحركات الأخيرة من جانب ليوبولد .

وانتقل المعتمد البريطاني بعد ذلك إلى بحث النقطة الثانية المتعلقة بالتسهيلات التجارية المطالبة متمثلة في الامتياز المقترح لاعداد أعلى النيل للملاحة ، وذكر أنه بعد أن بحث « السير وليم جارستين » مستشار وزارة الأشغال المصرية هذا الموضوع حذر من أن تقوم أى سلطة غير الحكومة المصرية بأعمال يستهدف منها السيطرة على مجرى النيل بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

ورغم موافقة كرومر على آراء السير جارستين إلا أنه أعلن إمكان تقديم تسهيلات تجارية للملك البلجيكي لتقل بضائع الكونغو وحاجز اللادو عن طريق النيل وذلك بوساطة للمفاوضات ، ولكنه اشترط قبل عودة فتح باب المفاوضات شرطين :

١ — الانسحاب من المراكز التي أقامها ليمير في الأراضي السودانية .

٢ — أن يصدر ملك البلجيكي التأكيدات اللازمة بأنه لن يمود لمثل ذلك العمل مستقبلاً .

وختم مذكرته التي وصلت لندن في ١٨ ابريل بأنه في حالة عدم قبول الملك لمثل هذه الشروط فإنه بالإمكان تجويع مراكز ليمير بقطع الأغذية عنها^(١) . وكانت هذه بداية التفكير في سياسة الحصار التي اتبعت بالفعل بعد ذلك .

* * *

ولما كان كرومر قد طرح جانباً فكرة المصدام العسكري — لوقت على الأقل — فقد وافق على اقتراح مدير بحر الغزال بانسحاب القوات السودانية من المراكز الواقعة في المنطقة محل النزاع حيث لم تبق هذه القوات إلا في مركزين هما مريدى وتيمورا^(٢) .

في نفس الوقت — وبناء على نفس المذكرة — تم إبلاغ « المستر دورمان » أن وزارة الخارجية تعتبر مشروعه غير عملي ، وان من رأى الحكومة المصرية أن

Corres, Part LXIII, No. 95, Cromer to Lansdowne, March (١)

Ibid., Inc. in No. 160, Cromer to Lansdowne, April 15, 1905, 26, 1905, Desp. No. 32. (٢)
Tel. No. 42.

كافة المشاريع التي تتحكم في مياه النيل بصورة مباشرة أو غير مباشرة يجب أن تبقى في أيديها^(١).

وفي تلك الأثناء كانت بروكسل قد ردت على المذكرات البريطانية المتلاحقة عليها بمذكرتين مؤرختين في ١٦، ١٧ أبريل ١٩٠٥، وكان قوام هاتين المذكرتين أن الحكومة الكونغولية تبرر أعمال المسيو ليمير بأن المراكز التي أقامها إنمّا في أراضي مؤجرة لدولة الكونغو بمقتضى معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤، وقد تجاهلنا تماماً مسألة الحقوق المصرية في تلك الأراضي.

وعادت الحكومة البريطانية ترد على المذكرات الكونغولية مؤكدة :

١ — حقيقة أن حكومة الكونغو قد حصلت بمقتضى معاهدة ١٨٩٤ على حقوق معينة في الأراضي محل النزاع ولكن أغلب هذه الأراضي تخلت عنها الكونغو بمحض إرادتها في معاهدة أغسطس من نفس العام مع الفرنسيين.

٢ — أن الحكومة البريطانية قد حفظت حقوق مصر بمذكرات متبادلة وقت توقيع المعاهدة، وأن هذه الحقوق قد عادت لكامل قوتها بعد استعادة السودان، وأن الحكومة المصرية متمسكة بكافة هذه الحقوق^(٢).

وفي ٢٥ أبريل أبق اللورد لانسدون إلى السفير البريطاني في بروكسل يبلغه بمقترحات اللورد كرومر بفتح طريق التجارة بين النيل والكونغو وبضمانات بقسميات تجارية خاصة لدولة الكونغو في أعالي النيل^(٣).

ولم يعرض السفير البريطاني هذه المقترحات الجديدة على المسيو كوفليه عندما قابله بعد ذلك يومين — ٢٧ أبريل — إذ أنه خرج من هذه المقابلة بانطباع هام وهو أنه لا جدوى من المقابلات والاحتجاجات طالما أن الملك والمسيو فان اتفيلد

(١) Corres, part LXIII, No. 110, Foreign Office to Mr. Dorman, April 25, 1905.

(٢) Ibid., No. 108, Lansdowne to Phipps, April 25, 1905, Desp. No. 30.

(٣) Ibid., Inc. in No. 160, Lansdowne to Phipps, April 25, 1905, Tel. No. 41.

متغيان عن العاصمة ، ذلك أن المسيو كوفليه أخذ يكرر نفس الحجج القديمة ، ولما ذكره فييس بوعوده التي قطعها في العام السابق عن انسحاب حملة ليمير أجاب بأنه لم يذكر مسألة الانسحاب وإنما التراجع إلى الجنوب وهو ماتم بالفعل إذا انسحبت هذه الحملة إلى جنوب خط عرض ٥° شمالاً .

وعلى ذلك رأى السفير أنه ليس من فائدة من مباحثة المسيو كوفليه وطالب بالانتظار إلى أن يأتي رد الملك — الذي كان في زيارة لأسبانيا وقتذاك — على مذكرة اللورد لانسدون المؤرخة في ٢٥ أبريل (١) .

* * *

كان على الجانب البريطاني أن ينتظر حتى قرب منتصف مايو حين عاد الملك وفان اتفيلد من مدريد ، وقد تمكن فييس من مقابلة الأخير فور عودته فأكد له هذا رغبة الملك في الاتفاق وإمكان إعادة فتح باب المفاوضات الخاصة بتقسيم الأراضي مرة أخرى . وقد بادر السير فييس بتذكير الوزير البلجيكي بأن الاقتراحات البريطانية المتعلقة بتقسيم الأراضي قد سُحبت وأن جانباً كبيراً من أعضاء البرلمان البريطاني يعارض بعنف تأجير أى جزء لدولة الكوتو .

ورد فان اتفيلد على ذلك بأن لوح بنية الملك على اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع استعادة مصر لحاجز اللادو عند وفاته وأنه إذا ماتم اتفاق قبل اتخاذ هذه الخطوات فإن ذلك سيكون من صالح مصر وبريطانيا . واستطرد أن بريطانيا قد اعترضت على «التحكيم» بينا يوافق الملك على أى حكم يمينه البريطانيون «حتى ولو كان الميكادو» (٢) وأضاف أخيراً أنه من أشد المدافعين عن تسليم الكوتو لبلجيكا ، ولكن قبل أن يتم ذلك فلا بد من حل المشاكل التي ترتبت على معاهدة ١٨٩٤ .

وكان رأى سير فييس في كل ذلك أنه لا يمكن الإبقاء على الضمان الذي منح قبل ذلك لحط حديدي فيما كان يشكل الأراضي الكونغولية حتى ذلك الوقت ، كما أكد أنه يجب أن تبقى مياه النيل تحت السيطرة الأنجلو مصرية . وحث السفير البريطاني المسيو فان اتفيلد على تقديم اقتراحات عملية لحل المشكلة (٢) .

Corres, Part LXIII, No. 114, Phipps to Lansdowne, April 27, 1905, Desp. No. 41. (١)

Ibid., No. 116, Phipps to Lansdowne, May 12, 1905, Desp. No. 47. (٢)

وفي ٢٥ مايو ردت الحكومة الكونغولية على مذكرة وزير الخارجية البريطانية المؤرخة في ٢٥ أبريل - وكان الرد على صورة مذكرة شفوية قرأها السيد كوفليه على السفير البريطاني في بروكسل ، وقد عادت السلطات الكونغولية تؤكد فعالية معاهدة ١٨٩٤ وأعلنت أن انسحاب ليمير - كما طلب البريطانيون - يعنى الاعتراف من جانب الكونغو بأن لاحق لها في بحر الغزال . وأضافت المذكرة أن الكونغو مستعد للتعاون مع الحكومة البريطانية في سبيل إدخال أى تعديلات على معاهدة سنة ١٨٩٤ . وهدد البلجيكيون في النهاية بأنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق من هذا النوع فإن دولة الكونغو ستعتبر أن حقوقها السياسية في حوض النيل لازالت قائمة وستبادر إلى استعمال هذه الحقوق إذا لزم الأمر (١) .

وقد بادر السير فيبس في أعقاب تلقي هذه المذكرة الكونغولية إلى الاجتماع بالبارون فان اتفيلد في نفس اليوم - ٢٥ مايو - ، وفي هذا اللقاء أعرب الأخير عن آرائه في أسباب الصدام بين الحكومتين : فان بريطانيا تعتبر أن تأجير الحاجز للملك لدى الحياة أمراً لازال قائماً ، أما الأراضى الأخرى المؤجرة نهائياً فقد أبطل تأجيرها نتيجة للمعاهدة الفرنسية - الكونغولية ونتيجة لاستعادة مصر للسودان . أما الملك فيرى أن الأراضى المؤجرة بنوعها لازال تأجيرها سارياً ، وأنه إذا تجاهلت بريطانيا التأجير الدائم لبعض الأراضى فان الملك بدوره سيتجاهل التأجير المؤقت للأراضى الأخرى في حوزته - حاجز اللادو - ويضمها نهائياً إلى الكونغو منذرغاً بحق احتلال تلك الأراضى السابق على معاهدة ١٨٩٤ .

وكان رد السير فيبس أن الحكومة البريطانية مصممة على جلاء قوات الكونغو عن بحر الغزال والملح إلى أن خليفة ليوبولد لن يسعده كثيراً أن يبدأ عهده بصدام مع بريطانيا .

وأجاب فان اتفيلد على ذلك بأن تملك بلجيكا للأراضى الكونغولية سيتمدد أساساً على التزام خليفة الملك ليوبولد بالشروط التى يضعها هذا الملك ، لأنه إذا لم تنفذ تلك الشروط فان فرنسا ستعمل على إحياء حقها بتملك تلك الجهات « بالشفعة » .

وأضاف أنه ربما يكون من الأفضل لبريطانيا أن تتعامل مع فرنسا بدلا من الكونغو في تلك الأيام ولكن هذا سوف يعتمد على الظروف السياسية العامة في أوروبا خلال الأعوام المقبلة وإن كانت بلجيكا سوف تنفض يدها من الأمر .

وخرج الوزير الكونغولي من ذلك إلى اقتراح وهو أن الملك مستعد أن يضحى بأى اعتبارات أخرى إذا ما تملك منفذاً دائماً على النيل ، وإنه في هذه الحالة فقط على استعداد للجلاء حتى عن الحاجز .

ولكن السير فيبس ذكره أن حكومته ستبقى على اعتراضها لملك دائم لأي قوة أجنبية لمناطق على النيل ، وإن بريطانيا لا تقدم إلا مركزاً تجارياً عند نهاية الخط الحديدى المقترح كمنفذ للتجارة الكونغولية^(١) .

* * *

كان قد مضى أكثر من سبعة شهور على عودة دخول القوات الكونغولية إلى أراضي بحر الغزال (أكتوبر ١٩٠٤ - يونيو ١٩٠٥) ولم يحقق هذا العمل مبتغاه باجبار البريطانيين على قبول التحكيم أو بمحدوث صدام محدود تكون نتيجته التحكيم أيضاً . ونتيجة لأن « احتلال » الأراضي السودانية الواقعة جنوبي خط عرض ٥ شمالاً لم يؤد إلى ما استهدفه ليوبولد فقد كان عليه أن يخطو خطوة أخرى في تلك الجهات قد تؤدى إلى النتيجة المرغوبة ، وتمثلت هذه الخطوة في قرار بإقامة « إدارة » كونغولية في المنطقة .

ففي ١٢ يونيو عام ١٩٠٥ اتخذ الملك ليوبولد خطوة خطيرة نحو تصعيد النزاع البريطانى - الكونغولى بإصداره « مرسوم إمز » وقد جاء في هذا المرسوم :

« أنه بالنظر إلى حقوق دولة الكونغو على مراكز معينة في حوض النيل كنتيجة لاحتلالها وللمعاهدات التى أبرمتها مع رؤساء تلك البلاد فإنه ينطبق عليها نفس الأوضاع الإدارية القائمة في مناطق حوض الكونغو حتى يتم تنفيذ كل شروط

(١) Corres, Part LXIII, No. 119, Phipps to Lansdowne, May 20, 1905, Desp. No. 50.

معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ ، وعلى ذلك وبناء على اقتراح وزيرنا المختص أصدرنا
للمرسوم الآتي :

« مادة (١) : تلتحق الأراضي التي تحتلها الدولة في حوض النيل جنوب خط
عرض ٥° شمالا بناحية الأول .

« مادة (٢) : تطبق مراسيم وتنظيمات وقوانين الدولة عليها .

« مادة (٣) : على وزيرنا المختص تنفيذ هذا المرسوم » (١) .

وما أن وصلت أخبار هذا المرسوم إلى لندن حتى بادر وزير الخارجية
البريطانية بإصدار تعليقاته للسير فيبس ليستعلم من حكومة الكونغو عما إذا كان
« مرسوم أمز » ينطبق على المنطقة التي أسس فيها ليمير مراكزه في بحر الغزال
أخيراً والتي تعتبر قسماً من السودان (٢) . وما أن جاء الرد بالإيجاب حتى أرسل
لانسدون مذكرة عنيفة إلى بروكسل يحذر فيها حكومة الكونغو بأنه إذا لم تنسحب
من هذه المراكز وتلغى هذا المرسوم فعليها أن تتحمل كافة العواقب (٣) .

وإذا انتقلنا إلى حلبة الصراع نجد أن نشر مرسوم إمز قد أدى إلى نقض كامل
« لاتفاقية التعايش » التي كان قد تم التوصل إليها بين الليجور بولنوا وليمير كما كان
من المفهوم أنه إذا حاول الكونغوليون تنفيذ هذا المرسوم لنتج عن ذلك موقف
خطير لا يمكن معه تجنب الصدام .

وقد طرحت عدة اقتراحات لمواجهة هذا التحدي من جانب الملك ليوبولد
تراوحت بين اقتراح « للسير رنيل رود Rodd » بالتهديد بسحب الاعتراف
البريطاني بجماد بلجيكا وبين اقتراح « السترفندلي » ممثل المتمد البريطاني في القاهرة
الذي رأى تجاهل المرسوم بعد تقديم احتجاج مناسب ضده (٤) .

(١) Corres, part LXIII, Inc. in No. 160, Phipps to Lansdowne, June 12, 1905, Desp. No. 58.

(٢) Ibid., No. 129, Lansdowne to Phipps, June 28, 1905, Tel. No. 54.

(٣) Ibid., Inc. in No. 160, Lansdowne to Phipps, July 8, 1905, Tel. No. 58.

(٤) Ibid., No. 131, Findlay to Lansdowne, July 7, 1905, Tel. No. 60.

وقد اتبعت الصيغة الأخيرة إذ أرسلت العمليات إلى قائد القوة السودانية المرابطة في الأراضي محل النزاع بأن « اتفاقية التعايش » لازالت سارية وأن الحكومة البريطانية لا تعترف بالرسوم الجديد (١) .

ويعود هذا الموقف الذى وقفه لانسدون وحكومة السودان إلى القرار الذى اتخذته الوزارة البريطانية فى نفس الشهر - يوليه - بعدم تسليم حكومة الكونغو لأى أراضى تقطنها شعوب تحت الحماية البريطانية ، كما قررت الوزارة مقاومة أى محاولة من ليوبولد - بالقوة إذا لزم الأمر - لتنفيذ شروط هذا المرسوم .

* * *

نتج عن مرسوم إمز وإصرار الحكومة البريطانية على مقاومة تنفيذه أن تزايدت احتمالات الصدام إلى حد كبير ، وعلى ذلك فقد بدأت على الفور الاتصالات بين لندن والقاهرة والخرطوم للاستعداد لهذه الاحتمالات .

وفى أول هذه الاتصالات التى تمت فى ٢٢ يوليه ١٩٠٥ بين المتمد البريطانى فى القاهرة وحاكم عام السودان طرح الأول عدة أسئلة . فقد قدم كرومر أسئلة ثلاثة محددة لوينجت على النحو التالى :

— هل الجيش المصرى قادر على مواجهة القوات التى يستطيع البلجيك استحضارها ؟

— هل من الضرورى إبعاد البلجيك عن المراكز التى كانوا يحتلونها وقتذاك ؟ وبأى الوسائل ؟

— إذا ما كان هذا ضرورياً فما هى الأوامر التى يمكن أن تصدر إلى قائد بحر التزال لوضعها فى حيز التنفيذ ؟

وبعد توجيه الأسئلة طرح المتمد البريطانى احتمالين للتنفيذ :

الأول : تحذير القائد البلجيكى بأن أى تقدم منه سوف يمنع بالقوة كما يرسل هذا التحذير إلى حكومة بروكسل .

الثانى : أنه فى حالة أى تقدم بلجيكى يطلب قائد القوة السودانية منه منع هذا التقدم ، فإذا لم يقبل يجبره على التراجع على أن تكون قواته قادرة على ذلك (١) .

وقبل أن يعضى وقت طويل وصلت ردود وينجت على الأسئلة التى طرحها كرومر فى مذكرة طويلة .

بدأ حاكم عام السودان مذكرته باستعراض الموقف الذى تسبب عنه نشر « مرسوم إمز » والذى قلب رأساً على عقب « اتفاقية النعايش » التى كان قد تم إبرامها بين بولنوا ولير .

ثم عين مواقع المراكز الخمسة التى يحتلها البلجيك وهى « إير » و « مريدى » و « مانجى » و « مويارا » ومركز على نهر « هو » . وقدر عدد الرجال المسكرين فى تلك المراكز بخمسمائة رجل ولكن يمكن زيادة أعدادهم بسهولة من يى وبانجو . وقدر القوات الموجودة فى الحاجز بما يتراوح بين ألفين وثلاثة آلاف رجل مبعثرين على طول وعرض الحاجز .

أما الحامية السودانية فقد كانت تتكون من قوة موزعة على مراكز متعددة هى « تمبورا » و « مريدى » و « شامى » و « رومبك » و « تونج » و « ديم الزير » و « واو » و « مشرع الرق » ومن ثم كانت هذه القوة أضعف من البلجيك نتيجة لذلك التوزيع ، ويشكل الجلاء عن أى مركز من هذه المراكز بهدف « للركزة » خطورة شديدة إذا لم تقم قوات أخرى على الفور بالحلول محل القوات التى تم الجلاء عنها . وقد طالب بعدم توجيه أى إنذار للملك ليوبولد قبل استكمال الاستعدادات العسكرية اللازمة لتنفيذ هذا الإنذار .

وإجابة على الأسئلة الثلاثة التى طرحها كرومر كانت ردود وينجت على النحو التالى :

١ — إن اللوات السودانية الخمسة مع قدر مناسب من المدفعية تستطيع أن تواجه بسهولة القوات البلجيكية التى يمكن أن ترسل إلى مناطق النزاع ، ولكن ذلك سيؤدى إلى ترك المراكز النهرية دون حراسة ، ويمكن مواجهة ذلك بستة سفن

نهرية مسلحة مع لوائين من المشاة وبطارية من المدفعية البريطانيين من الخرطوم ،
وللمراكز الأخرى التي ستجلبونها القوات السودانية في طول وعرض البلاد يمكن
أن يحل المصريون مكانهم فيها وذلك باستدعاء لواءين مصريين من الاحتياط .
كما أنه من الضروري استحضار لواء بريطاني ليحل محل اللوائين اللذين سيتركان
الخرطوم .

٢ — إذا ما صمم البلجيكي على تنفيذ الرسوم فليس هناك حل سوى مقاومتهم ،
وسوف يقوم الحاكم الإداري للمنطقة السودانية بإبلاغ السلطات السكونية المحلية
أن الحكومة البريطانية لن تسمح بإدارتها للمنطقة ، وإذا لم تتم الاستجابة لهذا الطلب
يخذهم بأنه سيتخذ الإجراءات اللازمة لإجلائهم عن مراكزهم العسكرية التي
يعتمدون في إدارتهم عليها . وأضاف وينجت أنه بالرغم من أن من المعلوم تماماً أن
الملك لا يرغب في الصدام إلا أنه سيكون من النسياء توجيه أى إنذار دون وجود
القوة اللازمة لتنفيذه ومن ثم فلا بد من التريث في توجيه الإنذار النهائي حتى تكون
القوات المصرية في وضع يمكنها من تنفيذه .

٣ — أعرب السير وينجت عن اعتقاده بأن البلجيكي لن يتقدموا إلى المناطق
الواقعة شمالي خط عرض ٥° شمالاً إلا إذا كانوا راغبين في إثارة مسألة الأراضي
المؤجرة لهم بمقتضى معاهدة ١٨٩٤ برمتها . وعندئذ يواجه الموقف العسكى على
الصورة التي أشار إليها من قبل (١) .

* * *

وبعد تعيين الموقف من جانب القاهرة والخرطوم في تلك الاتصالات أصدرت
لندن أوامرها التي أبلغت للسلطات المحلية في بحر الغزال بأنه طالما أن القوة
السودانية الموجودة في المنطقة لا تستطيع بوضعها القائم أن تقاوم التقدم البلجيكي
إذا حدث فعلى قائدها أن يحتج بحسب ولا يقاوم بل ويبقى في وضع دفاعي ويظل
على احتلاله للمراكز التي يسيطر عليها فعلاً (٢) .

(١) Corres, Part LXIII, No. 138, Wingate to Cromer, July 29, 1905.

(٢) Ibid., No. 141, Lansdowne to Findlay, July 31, 1905, Tel. No. 38.

ولكن في هذه الأثناء كان « فندلى » ممثل المعتمد البريطاني في القاهرة يعد تقريراً طويلاً عن إمكانيات حل القضية على ضوء الآراء التي أبدتها في هذا الوقت إدارتها المخابرات المصرية والسودانية .

وقد رأى فندلى أن هناك طريقاً من أربعة يمكن أن تسلكه الحكومة البريطانية :

١ — أن تصمم على الإبقاء على الحقوق المصرية كاملة على النيل وفروعه .
٢ — أن تعدل من هذه الحقوق بأن تصبح على النيل وفروعه التي تؤثر في إمداد مصر بالمياه .

٣ — ونتيجة لذلك فإن آراء بعض الخبراء أن أنهار بحر الغزال لا تؤثر كثيراً في إمداد النيل بمياه ذات قيمة ، وبناء على ذلك يمكن الاتفاق مع البلجيك على منحهم الأرض التي يرغبونها في تلك المنطقة في مقابل موافقتهم على تسليم حاجز اللادو للسودان بعد وفاة الملك ليوبولد .

٤ — منح دولة الكونغو منطقة عبور حرة لتقل بضائعها إلى النيل على شرط الجلاء فوراً عن المناطق محل النزاع وأن يصدر الملك ليوبولد تأكيدات مرضية بأن حاجز اللادو سيعاد إلى السودان عند وفاته .

وبعد أن حدد « فندلى » هذه الحلول بدأ في تحليل قيمة كل منها ، فبالنسبة للحل الأول رأى أنه يتميز بالوضوح وقد وافق عليه الفرنسيون من قبل ، وسوف ينتج عن هذا الحل حدود جغرافية واضحة يسهل تحديدها ، كما أن هذه الحدود ستكون ذات قيمة استراتيجية كبيرة بالنسبة للحاجز . ولكن هناك الجانب السيء من هذا الحل إذ سيؤدي إلى استمرار احتلال بحر الغزال بما يتضمنه من احتمالات الصدام والتعاب الصحية . وإن كان قد تحفظ في مسألة الصدام ورأى أن كل ما يفعله الملك وموظفوه لا يدل على الرغبة فيه اللهم إلا إذا كان الألمان وراء صدور « مرسوم إمز » . وبالنسبة للمصاعب الصحية فقد رأى احتمالات تناقص نسبة الوفيات بتحسين ظروف الحياة والسكن والخدمات .

أما بالنسبة للحلين الثاني والثالث فهما يفتقدان الوضوح الذي تميز به الحل الأول ولكن الخبراء يجحدونه إذ أنه سينهى الصراع مع البلجيك كما سيتمكن من

التخلص من إدارة بحر الغزال المكلفة ، ولكن هناك الجانب الآخر من هذا الحل وهو أن فرنسا قد تعيد فتح طريقها نحو وادي النيل والذي تحولت عنه ١٨٩٨ إذ أنه سيتم ادعاءاتها على بحر الغزال قوة كبيرة . بل الأخطر من ذلك أن الجيران الآخرين سيظمعون في فروع النيل الأخرى القريبة من حدودهم ما دام هذا الباب قد فتح . يضاف إلى كل ذلك ما سيتسبب فيه هذا الحل من ضياع هبة الحكومة بين قبائل تلك الجهات .

أما بالنسبة للحل الأخير فإن الاعتراض الوحيد الذي يمكن أن يثار ضده أنه قد تم رفضه من قبل .

ومن الحلول السياسية المختلفة للأزمة انتقل « فندلي » إلى اقتراحات الحلول العسكرية ورأى أن هناك أحد طريقين فاما طرد البلجيك بالقوة أو بالتهديد باستعمال القوة ، أو باتباع السياسة السلمية نحو البلجيك طالما أنهم لم يحاولوا التقدم مع اتباع سياسة « المقاطعة الاقتصادية » في نفس الوقت ضد دولة الكونغو من جانب السودان وأوغندا لإجبار ليوبولد على قبول حل معقول .

والحل الأول سريع ومضمون واحتمالات استعمال القوة فيه ضعيفة ، أما الحل الثاني فسيستغرق وقتاً طويلاً ويكلف غالباً سواء في المال أو الرجال (١) .

ورغم ذلك فقد تبني اللورد كرومر الحل الثاني « بالمقاطعة الاقتصادية » وأرسل في ٣٠ أكتوبر إلى لندن يدعو حكومته إلى « إبلاغ حكومة الكونغو بأن طريق النيل سينغلق أمام كل بضائعها وخطاباتها وبرقياتها حتى تنسحب من المراكز التي تحتلها في الأراضي المتنازع عليها » ، وأضاف كرومر أن كمية البضائع الكونغولية التي يتم تصديرها واستيرادها عن طريق النيل تزايدت بسرعة ، « فتكاليف نقل المطاط عن طريق الأطلنطي أكثر ست مرات من تكاليف نقله عن طريق النيل ، يضاف إلى ذلك أنه إذا ما تم تصدير مطاط الكونغو الفرنسي عن طريق النيل فيمكن وصوله إلى الأسواق بنصف ثمن المطاط المصدر عن طريق الكونغو .

« ولما كانت دولة الكونغو الحرة تعتمد تماماً في دخلها على المطاط سوف يكون لهذا الضغط أثره الكبير عليها مما سيؤدى بحكامها إلى إعادة النظر فيما يتعلق بسياساتهم نحو الأراضي المتنازع عليها » (١).

وبعد أن تمت دراسة الموضوع من كافة جوانبه وأبدى « مدير البوستة المصرية » رأيه بأنه ليس ثمة خرق لأى اتفاق مع « اتحاد البريد » برفض تسليم الخطابات إلى المراكز الكونغولية (٢) وافقت وزارة الخارجية البريطانية على هذا النوع من العمل وأرسلت التعليمات إلى وينجت بمنع وصول أى خطابات إلى المراكز البلجيكية عن طريق النيل حتى تجلو قوات ليمير تماماً عن الأراضي المتنازع عليها جنوب خط عرض ٥° شمالاً « وحتى لا تخرق المسادة الأولى من الفصل الثالث عن ميثاق برلين يجب أن تكون كل عملياتك شمال هذا الخط » (٣).

وفي أوائل ديسمبر تم إبلاغ قائد اللادو بوقف كل اتصالاته مع الشمال عن طريق النيل « حتى يتم جلاء قوات الكونغو التام عن الأراضي المتنازع عليها في مديريةية بحر الغزال الواقعة بين خط عرض ٥° شمالاً وخط تقسيم مياه النيل — الكونغو » (٤). كما تم إبلاغ حكومة بروكسل بنفس القرار (٥).

ولإحكام هذه المقاطعة تقرر أن تشارك فيها « أوغنده » فتباحث كرومر مع أحد كبار موظفي حكومتها الذى وصل إلى القاهرة في منتصف ديسمبر في مدى الدور الذى يمكن أن تقدمه السلطات الأوغندية في الحصار الاقتصادى الذى تقرر فرضه حول الكونغو (٦). وتمخضت هذه البحوث عن تعليمات محددة أرسلت من لندن إلى حكومة أوغنده بعدم السماح بارسال البضائع عبر الأراضي الأوغندية إلى

Collins, R.O., Anglo-Congolaise Negotiations, 1900-1906, Part 6, p. 641. (١)

Corres. Part LXIII, No. 183, Cromer to Lansdowne, Nov. 23, 1905. (٢)

Ibid., No. 207, Cromer to Sir Edward Grey, Dec. 19, 1905. (٣)

Ibid., No. 188, Cromer to Lansdowne, Nov. 30, 1905. (٤)

C.R.O.S. Sudan Intelligence Reports, No. 136, Nov. 1905. (٥)

Corres, Part LXIII, Cromer to Lansdowne, Dec. 9, 1905. (٦)

النيل عن طريق الكونغو إن لم يصحبها شهادة تثبت أنها ليست بلجيكية وبتنسيق العمل مع حكومة السودان لتحقيق الهدف المرجو من المقاطعة^(١) .

وقد حذر كبار المسئولين في بروكسل السفير البريطاني فيها في لقاءاتهم الخاصة به من أن هذه الإجراءات قد تؤدي إلى عناد الملك وتصميمه على إبقاء قواته في مراكزها^(٢) .

وبدا لبعض الوقت صدق هذه التحذيرات فقد تواترت الأنباء في مطلع عام ١٩٠٦ عن أن البلجيك يقومون بنشاط عسكري كبير في الحجاز وبأنهم نصبوا ثلاثة مدافع في مركز اللادو كما أنهم يقومون بإجراء التدريبات العسكرية المتواصلة استعداداً لاحتمالات الصدام .

كما نهت سلطات الحجاز وكلاء التجار السودانيين فيه بأنه إذا لم تتوقف قوارب بريد الحكومة السودانية في اللادو كما دعتهم فإن عليهم نقل بضائهم من أراضي الكونغو خلال ٤٨ ساعة^(٣) .

يضاف إلى ذلك أن التقارير وردت إلى الخرطوم بتأسيس الكونغوليين لثلاثة مراكز جديدة أحدها في « نيندا » والثاني في بقعة جنوب غرب المركز الأول على نهر « ييو Yubo » والثالث في « مانجي »^(٤) .

في نفس الوقت سعت سلطات الكونغو إلى وضع « مرسوم إمز » موضع التنفيذ فشرحت « المجلة الرسمية » لحكومة الكونغو بأنه قد تقرر إقامة عدة مكاتب للإدارة المدنية في « ناحية الأول » و « منطقة مريدي »^(٥) وبناء على ذلك أرسل « الكابتن بولس » الذي منح صفة مدنية وأصبح « رئيس منطقة مريدي » إلى

Corres, part LXIII, No. 210, Earl of Elgin to Commission- (١)
er Wilson, Dec 22, 1905.

Ibid., No. 205, Phipps to Grey, Dec. 14, 1905. (٢)

C.R.O.S. Sudan Intelligence Reports, No. 138 (Jan. 1906). (٣)

Corres, Part LXIV, No. 8, Cromer to Grey, Jan. 6, 1906. (٤)

Ibid., No. 17, Phipps to Grey, Jan. 16, 1906. (٥)

حاكم بحر الغزال يبلغه بليته على إدارة الأراضي المتنازع عليها تحت سيادة دولة الكونغو الحرة^(١).

ولكن كافة هذه المحاولات لم تصرف الحكومة البريطانية عن تصميمها على السياسة التي اختطتها بفرض الحصار الاقتصادي على الكونغو ، ونتج عن ذلك أن بدأت علامات التخاذل والتراجع تتضح أكثر وأكثر في بروكسل مما مهد لنهاية الأزمة والاتفاق .

أبريقان ١٩٠٦ :

لم يغفل ملك البلجيكي معنى المقاطعة التي فرضت على أملاكه في الكونغو ، فالحكومة البريطانية لم ترفض الإذعان فحسب لضغط ليوبولد السياسي والعسكري بل إنها اتخذت من الاجراءات ما يوحي بتصميمها على البقاء في بحر الغزال وقد مر على الصراع وقتذاك ما يزيد عن ستة أعوام وليوبولد تتقدم به السن وقد أراد قبل أن يموت أن يرى الكونغو وقد حصلت عليه بلجيكا بشروطه هو ولكن البرلمان البلجيكي لن يكون راعياً في قبول إدارة الكونغو إذا كان هناك نزاع مع بريطانيا بشأنه . وإن كان الأغلب أن العامل الأساسي في تغير رأى الملك كانت عودة « فان اتشيلد » ، فبند البداية كان هذا قد بدأ مفاوضاته بأمل الاتفاق وفي عام ١٩٠٣ كان قريباً من إبرام المعاهدة لولا عناد الملك ، وقد كان « فان اتشيلد » ميالاً دافعاً لبريطانيا وخلال حرب البوير كان أحد الساسة الأوربيين القلائل الذين عاونوا الانجليز ، وبجهوده وحده تمكن من الحصول على موافقة ليوبولد لوضع حد للنزاع^(٢).

وقد اتخذ ليوبولد أول خطوة لحل النزاع في أواخر يناير حين دعا « المسيو روفيه Rouvier » السفير الفرنسي في بروكسل وأبلغه أنه يود أن يرسل مندوباً

(١) C.R.O.S. Sudan Intelligence Reports, No. 139 (Feb. 1906).

(٢) Collins R.O., op. cit., Part 6, pp. 643-644.

إلى لندن لبحث المسائل المتعلقة بين الحكومة البريطانية وحكومة الكونتو ولكنه في انتظار موافقة لندن على استقبال مثل هذا المبعوث .

وبعد ذلك بعبء أيام دعا « فان اتفيلد » المسيو روفيه وأعاد عليه نفس أقوال الملك وسأل عما إذا كان من الممكن أن تقوم حكومته بعمل استخبارات سرية في لندن « ليرى ما إذا كانت الحكومة البريطانية على استعداد لاستقبال ملك البلجيك وأن تبحث معه مواضيع الخلاف بين الجانبين » (١) .

ووافق المسيو روفيه على إرسال التلميحات اللازمة للسفير الفرنسي في لندن ليتحدث مع وزير الخارجية البريطانية في هذه الموضوع . وفي نفس الوقت قررت السلطات الكونتولية الاقتراب من الحكومة البريطانية بصورة مباشرة ، ففي ٨ فبراير ١٩٠٦ دار حديث طويل بين المسيو فان اتفيلد والسير « هاردنج Hardinge » السفير البريطاني الجديد في بروكسل . وتحدث عن رغبة الملك في المفاوضات للوصول إلى اتفاق وأعرب عن استعداده للذهاب إلى لندن لبحث الأمر مع السير إدوارد جراى ، وأشار « فان اتفيلد » إلى أن أى اقتراح ستقدمه حكومة الكونتو ستتمرف فيه بالهدف الأول للحكومة البريطانية « بتأمين كل أقسام النيل بحيث تصبح تحت الإدارة المصرية البريطانية بعيدة عن سلطة أى دولة أجنبية » .

وفي اليوم التالى تحدث المسيو كامبو — بناء على طلب روفيه — مع سير جراى عن إمكان استئناف المباحثات الإنجليزية الكونتولية فأجاب وزير الخارجية البريطانية على السفير الفرنسي في لندن بأن حكومته لا يمكن أن توافق على أى مباحثات مع مبعوث ملك البلجيك طالما بقيت القوات الكونتولية تحتل الأراضى المتنازع عليها في بحر القزال ، كما أرسلت نفس الإجابة إلى هاردنج في بروكسل رداً على استفسار فان اتفيلد (٢) .

واستدعى البارون فان اتفيلد السير هاردنج مرة أخرى في ٢٣ فبراير ١٩٠٦ وأشار إلى اقتراحه بشأن الذهاب إلى لندن للتوصل إلى تسوية ، كما أشار إلى خطورة الموقف الناجم عن الوضع في الأراضى المتنازع عليها مما قد يؤدي إلى صدام .

Corres, Part LXIV, No. 61, Grey to Sir F. Bertie, Feb. 9, 1906. (١)

Collins, R.O., op. cit., Part 6, pp. 644-645. (٢)

وكان لهذه الالتهبة القوية أثرها على السفير البريطاني في بروكسل مما دعاه إلى أن يحذر حكومته أنه بالرغم من أن الرأي العام البلجيكي لا يشعر بالود نحو دولة الكونتو فإن أى صدام في أعلى النيل قد يؤدي إلى صرف الأنظار عن سوء إدارة حكومة الكونتو ، بل إن هذه الحكومة ستجعل المسألة « دفاع عن الشرف البلجيكي » وتثير مشاعر البلجيك ضد بريطانيا وهو أمر غير مرغوب فيه في ظل الأوضاع القائمة وقد ذك في أوروبا . وأمام هذه الحجبة القوية تشكك السير هاردنج في قيمة الاستمرار في إصا د باب المفاوضات (١) .

وقد أكدت أعمال اللوظفين الكونتوليين في الأراضي المتنازع عليها مخاوف هاردنج من أنهم يستهدفون كسب عطف أوروبا عامة وبلجيكا خاصة ، فقد بدا تماماً أن ليوبولد مستعد لأن يصل بالأزمة إلى صدام فعلى ، ففي ١٩ فبراير كتب كرومر للخارجية البريطانية أن الكونتوليين رفعوا رايتهم لأول مرة فوق « مريدى » . وأعلن قائدهم « الكابتن بولس Paulis » - بأوامر من بروكسل بدون شك - أنه في طريقه لبناء أوتاد حدود على طول خط عرض ٥° شمالاً وكان لا يمكن مرور تلك الأعمال دون رد ولكن وزارة الخارجية البريطانية كانت تخشى أن تؤدي إزالة القوات الإنجليزية المصرية لهذه الأوتاد إلى صدام (٢) .

وعلى ذلك فقد حذر « هاردنج » السيوى كوفليه في ٣ مارس ١٩٠٦ من أن بناء أوتاد الحدود في بحر الشمال أمر لن يسمح به ، وقد اعترف السيوى كوفليه بأنه لا يعلم شيئاً عن هذا الأمر ووعده بالنظر فيه فوراً (٣) .

وفي اليوم التالى دعا السيوى كوفليه السيد هاردنج وأبلغه أن حكومة الكونتو قد أبرقت للكابتن بولس لإيقاف بناء أوتاد الحدود (٤) .

وكان للطريقة الحاسمة والفعالة التي أوقفت بها حكومة الكونتو عملية بناء

(١) Corres, part LXIV, No. 98, Hardinge to Grey, Feb. 23, 1906.

(٢) Ibid., No. 85, Cromer to Grey, Feb. 19, 1906.

(٣) Ibid., No. 113, Hardinge to Grey, March 4, 1906.

(٤) Ibid., No. 114, Hardinge to Grey, March 4, 1906.

الأوتاد أثرها في إزالة الشكوك المتبقية لدى الخارجية البريطانية في رغبة ليوبولد في الاتفاق .

ثم جاء العامل الأخير الذي تكالب مع العوامل الأخرى لإنهاء الموقف لصالح استئناف المفاوضات متمثلاً في عدم إمكان احكام « الحصار الاقتصادي » الذي تقرر فرضه فقد أبلغت « حكومة أوغنده » حاكم مديرية منجبالا السودانية أنها لا تستطيع إيقاف التجارة مع الكونغو^(١) .

وعلى ضوء كل هذه الاعتبارات أوصى كرومر خلال النصف الأول من مارس بإعادة فتح باب المفاوضات مع الكونغو^(٢) .

وبناء على ذلك فقد أبرقت الحكومة البريطانية بتعليماتها لسفيرها في بروكسل بشروطها لإعادة فتح باب المفاوضات مع الكونغو وهي العودة أولاً إلى الوضع الذي كان قائماً في ظل « اتفاقية التمايش » المقودة بين بولنوا ولجير^(٣) . وكان معنى هذا إيقاف العمل « بمرسوم أمز » . والجلاء عن ثلاثة مراكز كونغولية تم تأسيسها بعد الاتفاقية المذكورة هذا من ناحية ، وفتح طريق النيل لدولة الكونغو الحرة من ناحية أخرى .

وقد وافق « فان اتفيلد » على هذا الاقتراح وأعرب عن اعتقاده بأن الملك بدوره سيوافق عليه^(٤) . وكان اعتقاد « فان اتفيلد » صحيحاً ففي أوائل الشهر التالي — أبريل — وافقت حكومة الكونغو رسمياً على الشروط البريطانية^(٥) .

وسافر فان اتفيلد إلى لندن ليبدأ المفاوضات مع السير « إيفلين جورست » الممثل البريطاني ، فقد رؤى أفضلية مواجهة الأمر بمبدأ على ليوبولد^(٦) .

(١) Corres, part LXIV, No. 139, Cromer to Grey, March 6, 1906.

(٢) Ibid., No. 154, Cromer to Grey, March 15, 1906.

(٣) Ibid., No. 155, Grey to Hardinge, March 21, 1906.

(٤) Ibid., No. 160, Hardinge to Grey, March 23, 1906.

(٥) Corres, part LXV, No. 29, Grey to Hardinge, April 7, 1906.

(٦) Collins, R.O., op. cit., part 6, pp. 467-68.

وكانت رغبة الجانبين واضحة في الوصول إلى اتفاق بأسرع ما يمكن ، فقد أراد البارون فان أتفيلد من جهته التوقيع قبل أن يطلع ليوبولد على كل التفاصيل التي قد يترتب عليها ، وكذا كان السير إدوارد جراي راعياً في إنهاء المفاوضات قبل أن يهاجم أحد أعضاء البرلمان — ممن كانوا مستمرين في طرح الأسئلة في هذا الموضوع — يهاجم الملك الذي قد يرد على ذلك بأزمة أخرى . كما أن جورست كان راضياً في اتفاق سريع فقد علم بصورة غير رسمية أن وزارة المستعمرات على وشك الموافقة على مد خط حديد أوغندة إلى بحيرة ألبرت في مقابل حدود مملكتي ماساي ودي إلى حرمان دولة الكوتو من طريق النيل ومن ثم يضيع واحد من أهم الامتيازات التي قدمها البريطانيون . كما أن جورست كان قد علم من فان أتفيلد أنه إذا بقي الأمر على ما هو عليه عند وفاة الملك ليوبولد فإن حكومة الكوتو قد ترفض الجلاء عن حاجز اللادو ، ولنا ندرى إذا كانت هذه التية حقيقية من حكومة الكوتو أم أنها مجرد إشارة مقصودة من فان أتفيلد للاسراع نحو الاتفاق (١) .

وفي ظل كل هذه الظروف عقدت معاهدة ٩ مايو ١٩٠٢ (٢) وعقبتها تحلى الملك ليوبولد عن كافة ادعاءاته في أراضي بحر العزال الذي كان متمسكاً بها بمقتضى معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ . كما تقرر عودة حاجز اللادو إلى السودان عند وفاته ، كما تعهدت حكومة الكوتو الحرة ألا تتدخل بأي صورة في كمية المياه الجارية من نهر مملكتي إلى بحيرة ألبرت إلا بناء على معاهدة مع حكومة السودان . وقد استفادت مصر كثيراً من هذا التمهيد فيما يتعلق بضمان جريان المياه إلى النيل سواء من البحيرات أو من فروع النهر .

ومن ناحية أخرى فقد وافق البريطانيون نيابة عن الحكومة المصرية على ضمان فائدة قدرها ٣٪ على مبلغ لا يزيد عن ٨٠٠ ألف جنيه لمد خط حديدي من حدود الكوتو إلى قناة النيل الملاحية قرب اللادو ، على أن يقوم بتحديد هذا الخط كل من حكومتى السودان والكوتو وأن يوضع الخط كله تحت إدارة حكومة السودان

Corres, part LXV, No. 50, Hardinge to Grey, April 12, 1906. (١)

Hertslett, op. cit., vol. II, pp. 584-586. (٢) نص المعاهدة في :

عند نهاية احتلال الملك ليوبولد لحاجز اللادو (١).

وكان هذا الاتفاق في الواقع نصراً نهائياً للدبلوماسية البريطانية فقد تضمن تراجعاً حقيقياً عن المطالب الكونغولية التي قدمت خلال عامي ١٩٠١ ، ١٩٠٢ . ولم تفقد الحكومة الكونغولية فقط بمقتضاه مساحة كبيرة من الأراضي التي قدمتها لها الحكومة البريطانية ١٩٠٢ بل أنها لم تحصل على أي امتيازات في الأراضي التي ادعتها « شركة أفريقيا الأنجلو - بلجيكية » أو « شركة أفريقيا البريطانية الاستوائية » ، ولا حتى امتياز في الأرض لشركة السكك الحديدية المقترحة .

وحرية الملاحة للبضائع الكونغولية لم يكن امتيازاً كبيراً فقد كان البريطانيون مضطرين إليه بمقتضى معاهدة برلين ، وحتى مقدار مبلغ قرض الخط الحديدي والفائدة التي ضمنها الحكومة البريطانية قتل من مليون إلى ٨٠٠ ألف جنيه .

والواقع أن المادة الوحيدة التي جذبت اهتمام المسئولين البريطانيين هي الموافقة على إحالة أي نزاع يتعلق بتنفيذ المعاهدة إلى التحكيم فقد سببت هذه المادة قلقاً في دوائر وزارة المستعمرات إذ يمكن تطبيقها على روديسيا وأغنده كذا على بحر الغزال . ولكن كما أشار جراي « للورد الجين » وزير المستعمرات بأن « مركز الحكومة لن يكون قوياً إذا ما سمحت بإفساد المعاهدة لهذا السبب » (٢) .

ومع أن معاهدة ٩ مايو ١٩٠٦ قد تضمنت تسوية للأزمة إلا أن ليوبولد قد ضاق بها إلى حد بعيد بعد أن علم بتفاصيلها ولكن الوقت كان قد فات للاعتراض عليها بعد أن وقعها فان اتفيله . ومن ثم لم يكن أمامه إلا أن ينزل غضبه على رأس الأخير فاستقبله بعد عودته من لندن أسوأ استقبال ثم مالبت أن سلبه من كافة صلاحياته (٣) .

ولكن وغم عدم رضاه الملك البلجيكي عن المعاهدة إلا أنها كانت فعلاً نهاية لذلك الصراع الذي احتدم في بحر الغزال والذي كاد في بعض مراحلها أن يصل إلى الصدام المسلح ، وكانت حقاً نهاية لأزمة « فاشودة الصغير » (١١)

Corres, part LXV, Inc. No. 1, in No. 239, Cromer to Botros Pasha Ghall, May 26, 1906. (١)

Collins, R.O., op. cit., part 6, p. 650. (٢)

Corres, Part LXV, No. 308, Hardinge to Grey, June 9, 1906. (٣)

مصادر البحث

أولاً - وثائق غير منشورة :

١ - وثائق بريطانية :

— Further Correspondence respecting the Affairs of North East Africa and the Sudan.

Part	Date
IV	July-Dec. 1900.
V	Jan.-June, 1901.
X	1904

— Further Correspondence respecting the Affairs of Egypt and the Sudan.

Part	Date
LXIII	1905
LXIV	Jan.-March, 1906.
LXV	April-June, 1906.

وقد أشير إلى هذه الوثائق في الهوامش تحت رمز « Corres » .

٢ - وثائق سودانية :

Central Record Office-Sudan (C.R.O.S.)

— Sudan Intelligence Reports.

No.	Date
67	1st Jan.-8th March, 1900.
136	Nov. 1905.
138	Jan. 1906.
139	Feb. 1906.

— Mongalla Province

Class 1 / Box 7 / File 48.

ثانياً — وثائق منشورة :

— Annual Report, 1904.

Report by his Agent and Consul General on the Finances, Administration and condition of Egypt and the Sudan.

ثالثاً — المراجع

— Collins, Robert O.

Anglo-Congolaise Negotiations 1900-1906.
Zaire-Revue Congolaise, vol. XII, parts 5 and 6, 1956.

— Collins, Robert O.

The Southern Sudan, 1883-1898, Yale 1962.

— Gray, R.

A History of the Southern Sudan, 1839-1889, Oxford 1961.

— Hertslett, Sir Edward.

The Map of Africa by Treaty (3 vols.), London, 1909.

— Langer, William.

The Diplomacy of Imperialism, New York, 1951.

— Pensa, H.

L'Egypte et le Soudan Egyptien, Paris, 1895.

— Sanderson, G.N.

Leopold II and the Nile Valley. The Sudan Historical Association Proceedings, vol. I, part VII, Khartoum, 1955.

وإذا كانت الوثائق البريطانية الخاصة بهذا الموضوع قد توفرت لدينا فإن قيمة هذه الدراسة التي أعدها الأستاذ ساندرسون أنها تمدنا بوجهة نظر الجانب الآخر — الكونغولي — الرسمية ، حيث أنها مستمدة من مقالة نشرت في مجلة "Deutsches Kolonialblatt" في أول يونيو عام ١٩١٦ بعنوان « الأراضي

التي أجرتها دولة الكوتغو في الالادو وبحر النزال :

"Das Lado- und Bahr-el-Ghazal Pachtgebiet des Kongo Staates".

وهي مقالة غنية جداً بالوثائق المتعلقة بمشروعات ليوبولد النيلية كما يذكر ساندرسون .

— Slatin, R.

Fire and Sword in the Sudan, London, 1896.

— Wauters.

L'Etat Indépendant du Congo, Bruxelles, 1899.